عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 79 / 1 تشرين الأول 2016

3ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

الافتتاحية

جسورنا التي تنهار

جسراً وراء جسر، تتحطم الجسور في دير الزور بشكلٍ متسارع تحت ضربات طيران التحالف الدوليّ. في الصور الآتية من هناك يبدو انقطاع الإسمنت المسلح وتخلخل الركائز وسفور الأعمدة الضخمة مثل كابوسٍ لم نألفه رغم تجدده، ويبدو مثل عبثٍ متكبرٍ بواحدةٍ من هوياتنا. تنفصل الضفتان من مكانٍ إلى آخر على طول سرير النهر، لينفصل بذلك بعضٌ وعينا المتشكل من مفردات الفرات وحكايا العبور بين باديتيه. وتضيف كلّ غارةٍ على كلّ جسرٍ عزلةً فوق عزلة، وتشظياً جديداً إلى تشظينا، وتوجب على من تبقى هناك مزيداً من الكفاح المرّ في سبيل العيش، كيفما كان.

لن تبالي داعش ولن يؤذيها هذا اللهو الدوليّ بنا، فأيٌّ من الأنفس ومن البنيان فائضٌ عن الحاجة بالنسبة إليها، ويمكن الاستغناء عنه. في وجهها العدميّ الفجّ هذا لن تخسر الكثير، كل ما سيصيبها هو إعاقةٌ جزئيةٌ في الحركة ولن تعدم القدرة على اختلاق البدائل. وعلى أيّ حالٍ ستظل قادرةً على الفتك بمن هم تحت سطوتها، إلى أن تحين لحظة الفرار.

في أوقاتٍ مختلفةٍ من القرن الماضي أنشئت جسور دير الزور على الفرات. وخلال ثلاث سنواتٍ وأشهرٍ فقط حُطّمت كلها، في العشارة والميادين والبوكمال بغارات التحالف الدوليّ، وقبلها افتتح بشار الأسد حكاية الخراب هذه بتدمير الجسر المعلق ثم الجسر اليوغسلافيّ في الدير المدينة، مثلما افتتح هناك أول مذابحه الكبرى بمذبحة الجورة والقصور التي ارتكبها حرسه الجمهوريّ وتمرّ ذكراها الرابعة هذه الأيام.

من الحجر في أقصى شرق سورية وحتى المفاوضات على أعلى المستويات (كيري - لافروف)، مروراً بالنسيج الوطنيّ والاجتماعيّ السوريّ، تبدو الجسور مهدّمةً وموهومة. ورغم المخادعة المعتادة لحلفاء النظام بدعوى البحث عن حلٍّ سياسيٍّ فإن ما يؤمنون به ويتقنونه بالفعل هو ما يفعلونه الآن في حلب؛ حرب إبادةٍ مخزيةٌ أمام بصر المجتمع الدوليّ العاجز إلا عن الكلام.

ولكن القوّة العارية لم تستطع القضاء على الحقّ في أيّ يوم، رغم أنها حاصرته واعتصرت قلوب أصحابه مراراً... ولهذا سننتصر مهما علا الثمن وطال الزمن.

3 أبناء دير الزور مدنيّون ليسوا دواعش

5-4 التدخل الأميركيّ البرّيّ شمال سورية

6 يعقوب العمّار: سنواتٌ من النضال المدنيّ

7 القوة الإسرائيلية الناعمة في الجنوب السوريّ

14-9 سجون داعش (ملف)

15 المخابرات السورية في زمن البطالة

17-16 إنه عصر التطرّف يا سيدي!

19 علي مهنا.. عامل المغسلة الذي صار قائد فوج

أبناء دير الزور
مدنيّون ليسوا دواعش

معاذ طلب

لم تفلح جميع الحملات والنداءات والبيانات التي أطلقها نشطاء وفعاليات ثورية من دير الزور على مدى عامين، والتي أدانت ممارسات بعض فصائل الشمال في حلب وإدلب في حقّ أبناء المحافظة الهاربين من ظلم داعش ومن القصف الذي يتناوب عليه النظام والروس والتحالف الدولي، وكان آخرها إطلاق حملة وهاشتاغ #مدنيون_ليسوا_دواعش. فقد وثقت الشبكات الإعلامية العديد من حالات الاعتقال والتعذيب وسلب أموال على الحواجز كما أكد الإعلامي أحمد رمضان أحد أعضاء الحملة، الذي لخص أهدافها بـ«تسليط الضوء على الانتهاكات التي تجري لأهالي الشرقية في الشمال بحجة الدعشنة، وإيصال صوتهم إلى قيادات تلك الفصائل، ومحاسبة كل شخص قام بالتطاول على المدنيين».

احتجاز عائلات في شمال إدلب

وثق الناشطون احتجاز ثلاث عائلات بأكملها في ريف إدلب من قبل جيش الفتح في الشهرين السابقين، متهمين أربابها بالتعامل مع داعش والنظام. وتخوّف أقارب اثنين منها من الحديث، بينما طالب ذوو العائلة الثالثة بإطلاق سراح الأسرة المكونة من الزوج البالغ من العمر 36 عاماً والزوجة البالغة 25 عاماً وطفلهما ذي الثلاث سنوات. ويروي أحد أقارب الأسرة قصة اعتقالها التي بدأت باقتحام المنزل الذي يقيمون فيه من قبل عناصر جبهة النصرة (فتح الشام) يقودهم عضو هيئة شرعية سابقٌ في مدينة دير الزور، إثر شكوى مقدّمة من مهرّب على الحدود التركية كان قد تشاجر مع الزوج نتيجة فشل عبورهم إلى الجانب التركي، فاتهم الزوج بعمله مع داعش في مدينة دير الزور. واستمر احتجاز الأم والطفل لمدة شهر كامل، أنكرت خلالها جهة الاعتقال سجنهما، قبل إطلاق سراحهما والاحتفاظ بالزوج وبالمبلغ المالي والمقتنيات الذهبية التي كانت بحوزة الأسرة أثناء الاحتجاز.

معاملة حواجز الجبهة الشامية للمدنيين

يروي أبو مصعب من دير الزور -وهو مقاتلٌ في الشمال السوري- قصة المدنيين القادمين من الدير على أول الحواجز التي تلي المناطق المسيطر عليها من قبل تنظيم داعش: «يستقبلهم أحد عناصر الحاجز بالقول «كل شي من دير الزور يصفّ على جنب»، ويبدأ بتوجيه الشتائم للرجال متهماً إياهم بالدعشنة. وبعد التحقيق معهم يتم إطلاق سراح البعض، ويؤخذ البعض الآخر إلى حاجز المعصرة أو ما يعرف بالمؤسسة الأمنية (صيدنايا الشمال). ويتركون هناك أمام خيارين، إما افتداء أنفسهم بمبلغ من المال يحدّده السجانون، أو البقاء في السجن انتظاراً لمقابلة القاضي الذي لن يحضر».

مصطفى حميدان الشكير، من قرية الشعفة القريبة من مدينة البوكمال، قدم لزيارة أهله بعد غيابه لمدّة ست سنواتٍ في دولة الكويت، فأمسكت به حواجز الجبهة الشامية في 15 تشرين الثاني من العام الماضي، وتعرّض ذووه للابتزاز المادي، ليختفي بعدها أيّ ذكرٍ له، ولا يعلم أهله إن كان حياً الآن أو ميتاً.

وما يزال أخ المعتقل أنس علوان يطالب بإطلاق سراح أخيه المختفي منذ ما يقارب السنة وعشرة أشهر، والذي يؤكد وجوده في سجن «أبو علي سجو» من خلال التسريبات التي تأتيه من عناصر وسجناء سابقين هناك، بعد ظهور أنس في إصدار «مسلمون لا مجرمون» الذي نشرته الجبهة الشامية.

الدواعش طلقاء

بينما تمعن هذه الفصائل في الإساءة إلى المدنيين من أهالي دير الزور، يوثق ناشطون محليون إطلاق سراح بعض عناصر داعش المتورّطين في ارتكاب جرائم. فقد تم احتجاز المدعو «محمد رواد العليوي» الملقب «طحيبر»، أحد أكبر أمنيي التنظيم من العراق، من قبل عناصر حاجز الخربة القريب من مدينة الراعي، وذلك بعد تركه في مرّةٍ سابقة. وهو قريب «شاكر الوهيب» الذي أشرف على عملية حرق ثلاثة أشخاص ضمن أقفاص حديدية. وكذلك يذكر أبو مصعب الديري حادثة هروب الداعشي «عامر تراك النكلاوي» إلى ألمانيا عن طريق الفصائل ذاتها.

تكاليف رحلة الهروب من داعش

يروي أبو صالح -وهو مدنيٌّ من دير الزور- تفاصيل الرحلة الشاقة جداً، بعد أن باع سيارته وبعض أغراضه لتأمين تكلفة وصوله إلى تركيا، والتي يحتاج إلى القسم الأكبر منها لتهريبه خارج حدود الأراضي المسيطر عليها من قبل التنظيم، مستسلماً لجشع المهرّب وهو لا يملك أيّ خيارٍ آخر. وقد استغرق هذا الجزء من الرحلة مدة ثلاثة أيام قطع خلالها، مع عائلته المكونة من ثلاثة أشخاص، مسافة 20 كيلومتراً سيراً على الأقدام، ليصلوا إلى مدينة إعزاز ويقيموا في منزلٍ يدعى «فندق». يقول أبو صالح: «يكلف مبيت الشخص الواحد 9000 ليرة، وإذا بدنا نتحمم ندفع 500 ليرة. ضلينا أسبوع على هذا الحال، وبي ناس صارلهم أكثر من شهر».

التدخل الأمريكيّ البرّي شمال سورية
مواقف ووجهات نظر مختلفة

محمد إقبال

أثارت حادثة دخول جنودٍ أمريكيين إلى مدينة الراعي الحدودية جدلاً واسعاً على الساحة، بعد انتشار مقطع مصوّر ظهر فيه ملثّمٌ من «تجمع أحرار الشرقية» التابع للجيش الحرّ، أحد المشاركين في عملية «درع الفرات» المدعومة تركياً، وهو يهتف ضد «التواجد الأمريكي»، واصفاً بعض فصائل الجيش الحرّ بـ«عملاء أمريكا».

حرب الفتاوى والبيانات

بدأ إعلان المواقف والبيانات في 16 أيلول، عقب الحادثة، إذ نفى تجمع أحرار الشرقية علمه المسبق بدخول الجنود الأمريكيين، معلناً رفضه القاطع للأمر، بسبب ما وصفه بخذلان الولايات المتّحدة لقضيّة الشعب السوريّ ودعمها المعلن لعصابات PYD الانفصالية، وفق تعبير البيان.

سارعت حركة أحرار الشام الإسلامية بعدها لإصدار فتوىً أجازت فيها القتال إلى جانب القوات التركية، معلّلةً ذلك بضرورة عدم السماح بسقوط المنطقة تحت سلطة فصائل معادية كحزب الاتحاد الديمقراطي PYD، ووعدت بإصدار بيانٍ لاحق حول «الأمريكيين» ريثما تصبح الصورة أكثر وضوحاً.

وسرعان ما تتالت الفتاوى التي كان أولها بيان «تجمّع أهل العلم» (كيانٌ شُكّل حديثاً ليكون «مرجعية شرعية». يقيم معظم أفراده في إدلب، من أبرزهم السعوديّ عبد الله المحيسني) الذي أصدر فتوىً أجاز بموجبها القتال إلى جانب تركيا بشرط تمايز «الفصائل المجاهدة الصادقة» عن «فصائل البنتاغون» حسب وصفه؛ إذ اتهم كلاً من فرقة الحمزة واللواء 51 ولواء المعتصم بالتبعيّة للولايات المتحدة، معلناً حرمة «التنسيق مع القوات الأمريكية وأذنابها» واعتبارها قوات احتلال غازية عدوّة للثورة، حسب ما جاء في بيانه في 23 أيلول.

جبهة فتح الشّام: القتال في الشمال محرّمٌ تحت أي طرفٍ إقليميّ أو تحالف دوليّ

ولم تمض سوى ساعات قليلة حتى أصدرت جبهة فتح الشام بياناً قالت فيه إن القتال في الريف الشماليّ محرّمٌ شرعاً تحت أيّ طرفٍ دوليٍّ أو إقليميّ، لا على جهة الاستعانة ولا من باب التنسيق معه، لأن «واقع الحال ليس استعانة، ولعدم توفّر الشروط الشرعية اللازمة في هذه الحالة» على حد تعبيرها.

ولم يقتصر البيان على تحديد موقف الجبهة، بل تعدّاه إلى وضع كلّ من «يتعامل مع الأمريكيين»، «أياً كان نوع التعامل وتحت أي مبرر وذريعة» على قائمة «من يتولى الكافرين»؛ فالأميركيون عدوٌّ كافرٌ صائلٌ مباشرٌ على المسلمين، حسب بيانها في 23 أيلول أيضاً.

وجاء بيان الجبهة متناغماً وموافقاً لبيان «أهل العلم» لجهة اتهام فرقة الحمزة ولواء المعتصم بالعمالة والارتهان للخارج وتنفيذ أجنداتٍ أميركية.

استنكارٌ واسعٌ لبيان «أهل العلم» وانسحاباتٌ بالجملة

لم يخرج بيان فتح الشام عن المتوقّع، إلا أن بيان «أهل العلم» جاء مستغرباً واستهجنته الكثير من الجهات الشرعية، خصوصاً وأن التجمّع يضمّ عدداً من الباحثين المعروفين بنهجهم البعيد عن الأحكام والمواقف التي تتبنّى خطاب «الغرب الكافر وتكفير وتخوين المتعاملين معه بمقتضى الحال والواقع»، فمن الموقّع على الفتوى إذاً؟

من خلال البحث والمراجعة تبيّن أن عدداً من أعضاء التجمّع لم يكونوا على علم بالفتوى التي تمّت صياغتها عبر مجموعة من الأعضاء دون الرّجوع إلى البقية، وهو ما دفع بعضهم إلى إعلان استقالته، ومن أبرزهم الباحث والمحاضر عباس شريفة، وأحمد نجيب رئيس الهيئة القضائية في حركة أحرار الشام. وقد علّق أحد المنسحبين قائلاً: «تجاوز البيان حدود إبداء الرأي الشرعيّ بالنوازل إلى إصدار حكم قضائيٍّ على الفصائل».

المجلس الشرعيّ بحلب يردّ على تجمّع «أهل العلم»

بدوره قال المجلس الشرعيّ في محافظة حلب (مؤسّسةٌ علميةٌ نقابية، تعدّ أكبر مظلّة جامعة لذوي التّخصص في المحافظة، وترعى كافة الشؤون الدينيّة فيها): إن المعركة واضحة الأهداف والمعالم، ولا ينبغي لمسلمَيْن الاختلاف في حكمها؛ إلا أن كثرة الفتاوى اقتضت التنويه إلى أن مشاركة الثوار في المعركة مع تركيا المسلمة هو جهادٌ شرعيّ، ليس فيه أيّ محظور، وأن الهجوم على «مجاهدي الشمال» من «الإرجاف المحرّم»، حسب بيانه في 23 أيلول أيضاً.

ورغم أن المجلس الشرعيّ بحلب هو أحد مكوّنات المجلس الإسلاميّ السوريّ، إلا أنه سارع إلى إصدار هذه الفتوى مستبقاً مظلّته الجامعة -هذه المرّة- خشية تأخرها، وقطعاً للطريق على أيّ فتاوى أخرى من شأنها «إحداث فتنة» بين فصائل الشّمال، وبالتالي تعطيل معركة «درع الفرات» التي باتت طوق النجاة الوحيد بالنسبة إلى الكثير من السّوريين.

المجلس الإسلاميّ: قتال الشمال مشروعٌ والاستعانة على الصائلين مشروعة

بعد سلسلة الفتاوى المتضاربة جاءت فتوى المجلس الإسلاميّ السوريّ (مرجعيةٌ شرعيةٌ علمية، تعدّ أكبر مظلة

جرابلس بعد التحرير - خاص عين المدينة

لكبريات الروابط الشرعية السورية، وتمثل تديّن معظم السوريين بمنهجه الوسطيّ المعتدل. يرأسه الشيخ الدمشقيّ أسامة الرفاعي) الذي أوضح، في بيان له بتاريخ 24 أيلول، بأن فتوى كهذه لا بدّ من الرجوع فيها إلى العلماء الراسخين، بعيداً عن الغلاة والمتنطّعين فضلاً عن الجاهلين والمتأوّلين! وأضاف: قتال داعش وPYD مشروعٌ لأنهما صائلان معتديان، والاستعانة بمن يعين على قتالهم وردّ صيالهم مشروع، في ظلّ الحاجة وعجزنا عن ردّ صيالهم المستمرّ.

الجيش الحرّ: خلقنا أحراراً، ومرجعيّتنا الشرعية مستمدّة من المجلس الإسلاميّ

وعَقِبَ بيان المجلس الإسلاميّ السوريّ سارعت فرقة الحمزة ولواء المعتصم واللواء 51 إلى التأكيد، في بيان لها في 24 أيلول، على أنها تستمد مرجعيّتها الشرعية من المجلس الإسلاميّ السوريّ والمجلس الشرعيّ في حلب، مؤكدة التزامها بمبادئ وأهداف الثورة السورية، وعدم تبعيتها لأيّ جهة خارجية، واضعةً إرضاء الله ودفع الظلم عن السوريين هدفاً أساسيّاً نُصب أعينها.

ولم يغب جيش الإسلام عن المشهد؛ إذ أعلن تأييده لفتوى المجلس الإسلاميّ واصفاً إيّاها بالفتوى المسدّدة، الموافقة الشرع في ردّ صيال المعتدين وتأمين المدنيين وتوفير الحماية لهم، معتبراً أن تكفير تركيا ليس سوى امتداد لفكر «الخوارج والغلاة»، كما ورد في بيانه الصادر في 25 أيلول.

لواء المعتصم: نثق بإخوتنا الأتراك وتربطنا بهم مصالح مشتركة

بدورنا أجرينا مقابلةً مع مصطفى سيجري، رئيس المكتب السياسيّ في لواء المعتصم، للاستفسار أكثر حول أسباب مشاركتهم في «درع الفرات» وإصرارهم على المضيّ فيها رغم تعرضّهم لهجمةٍ إعلاميّةٍ كبيرة، فقال: «إن «درع الفرات» مصلحةٌ سوريةٌ توافقت مع المصلحة التركية. وما يربطنا بتركيا أكثر من أن يذكر، فهي عمقنا الإستراتيجي، ويربطنا بها عامل الدين والقرابة والجغرافية والمصالح».

وعن دخول الجنود الأميركان قال: «نؤكد بأننا نثق بإخوتنا الأتراك وقيادتهم في التعاطي مع المجتمع الدوليّ والمحيط الإقليميّ بما يخدم المصالح المشتركة، وهم طلبوا دخول الأميركيين بغية التنسيق بين المدفعية التركية وطيران التحالف. تكسب تركيا بذلك غطاءً دولياً، ونكسب نحن تخلّي الدّول الكبرى عن الأسد كشريكٍ لها في محاربة الإرهاب المتمثل حقيقةً في الأسد كرأسٍ للإرهاب وداعش وPKK وفروعها من وجهة نظرنا».

وأوضح سيجري أن وجود الأميركيين لا يعني استقرارهم وبناء قواعد عسكرية، وإنّما مجرد تنسيقٍ عسكريٍّ مرحليٍّ مع تركيا تنتهي أسباب وجوده قريباً.

وهنا ثمة تساؤل: كيف تدّعي أميركا دعم تركيا في تحرير الشريط الحدوديّ من التنظيمات الإرهابية، وتدعم في آن واحدٍ PYD الذي صرحت تركيا بأن من أهداف «درع الفرات» طرده من المنطقة؟

وللإجابة عن هذا السؤال التقينا المحلل السياسيّ المختصّ في الشأن التركي أ. ناصر تركماني، الذي قال: «إستراتيجيّة الولايات المتحدة معروفة تاريخياً بأنها تراهن على كل «أطراف الصراع» بحيث يجب أن يكون انتصار أي طرفٍ نصراً لها في النهاية، بغضّ النظر عن أخلاقيات وتوجهات الأطراف. وبدا جلياً كيف أنّها حاولت تطبيق إستراتيجية «سَجْن تركيا في حدود الأناضول» عبر إنشاء دُويلةٍ كرديّةٍ في الشمال السوريّ تكون في حالة عداءٍ مع الدولة التركية».

مصطفى سيجري

ويضيف: «زجّت واشنطن بقوتها في الشّمال لمراقبة عملية الدرع لعدم اطمئنانها، ولشعورها بوجود خطةٍ واستراتيجيةٍ تركيةٍ بديلةٍ تتوافق مع رؤية الثورة السورية وتتعارض مع خطتها؛ ماذا لو أدخل الأتراك أسلحةً نوعيةً ودرّبوا الفصائل الثورية على تكتيكات المعارك الحديثة؟».

ولكن هل ستستمرّ عملية درع الفرات في ظلّ ما يعتريها من معوّقات؟

يتابع تركماني بأن التدخل التركيّ مرتبطٌ بتفهّم المعارضة السورية نقطةً جوهريةً مفادها أن الوجود التركيّ في سورية يعدّ الضمانة الوحيدة لمنع التقسيم واستهداف السنّة؛ لذلك فإن استمرار المعركة عسكرياً لا شكّ فيه، فالأتراك لا يملكون إيقافها لأنها تتعلق بمصير الأمة التركية، أما سياسيّاً فهي متعلّقةٌ بمواقف الفصائل السورية؛ إمّا أن تقف مع تركيا وتنجو بذاتها وثورتها بالاعتماد على قوةٍ إقليميةٍ كتركيا، أو أن ترفض، وبالتالي ربما يقبل الأتراك بمشروع أميركا ككلّ مع ضمان حماية مصالحهم!

فإن كنّا غير قادرين على منع الوجود الأميركيّ، وفي الوقت ذاته نخشى تمدّد PYD الذي يسعى إلى المضيّ في مشروعه عبر احتلال قرىً عربيّةٍ جديدة، ينتزعها من داعش تارةً وأخرى من الجيش الحرّ؛ فما هي الصيغة الأنسب للخروج من هذا المأزق؟

يجيبنا الكاتب والمحلل السياسيّ عبد الرحمن الحجي في لقاءٍ مع «عين المدينة»: إنّ استعداء الولايات المتحدة يزيد فرص دعمها لـPYD باعتباره الحليف الوحيد الممكن على الأرض، لذلك حريٌّ بالجيش الحرّ كسب الأميركيين كحلفاء، والاتفاق معهم على أهداف وحدود وجودهم العسكريّ. ويضيف: أطلقت الولايات المتحدة معركة الرّقة بدون الجيش الحر، رغم وجود مفاوضات تركية معها حول العمليّة. وقد نجحت YPG على الأرض في ظلّ الدعم الأميركيّ لها رغم أنها تمثّل أقلية، فلماذا لا يكون الجيش الحرّ الذي يمثل «الأكثريّة» هو الشريك؟

ومن هنا أقول: في علم السياسة علينا التفكير بمصالحنا الوطنية وتخليصها من بين أنياب أصحاب المصالح؛ لذلك لا ينبغي ترك أميركا لـPYD، هذا خطأ قاتل!

يعقوب العمّار:
سنواتٌ من النضال المدنيّ

محمد شباط

سوف نبقى هنا.. كي يزول الألم
موطني موطني، موطني ذا الإبا

سوف نحيا هنا.. سوف يحلو النغم
موطني موطني، موطني يا أنا

لطالما ردد كلمات هذه الأنشودة على لسانه، ولطالما كانت شعاراً له لإكمال مسيرة نيل الحرية والكرامة التي ناضل من أجلها وكانت حلمه وحلم الشعب السوريّ. سنينٌ مليئةٌ بالصعوبات والتحديات عاشها يعقوب العمار ولكن عزيمته كانت أقوى من الظروف. ومع استمرار المشهد اليوميّ للاغتيالات في درعا تنتهي قصة النضال التي عاشها العمار بأحد التفجيرات الانتحارية التي استهدفت أحد اجتماعات كبار القادة العسكريين والمدنيين في المحافظة.

يعقوب العمار من أبناء بلدة نمر. مواليد 1981. متزوجٌ من الدكتورة بثينة الكوشان، وأبٌ لخمسة أطفالٍ تبلغ صغراهم من العمر سبعة أشهر. بدأ دراسته في جامعة دمشق حيث حصل على إجازةٍ في التربية وعلم النفس بتقدير جيد جداً، كما حصل على درجة الماجستير في الإرشاد النفسيّ بتقدير جيد جداً أيضاً، وسجّل لنيل شهادة الدكتوراه ولكن انطلاق الثورة السورية حال بينه وبين الحصول عليها.

مع بداية الثورة السلمية كان العمّار من أوائل منظّمي الاحتجاجات من خلال عمله مع اتحاد تنسيقيات الثورة الناشئ. وكان له نشاطٌ كبيرٌ أثناء وجوده في جامعة دمشق، حيث عمل مع مجموعةٍ من الطلاب على تنظيم المظاهرات المناهضة لحكم الأسد مما أدى إلى تعرّضه لملاحقاتٍ أمنيةٍ فصل إثرها من الجامعة.

أجبرت الظروف يعقوب العمار وعائلته على اللجوء إلى المملكة الأردنية، ولكن ذلك لم يمنعه من إكمال مسيرته الثورية. فقد تابع نضاله من هناك من خلال عمله في استقبال الجرحى على الساتر الأردنيّ ومرافقتهم حتى الشفاء، كما عمل في مجال الدعم النفسيّ في مخيمات اللجوء السوريّ في الأردن، وكان له الدور البارز في تأسيس منظمة «مستقبل سوريا الزاهر» التي كان لها نشاطٌ كبيرٌ في هذا المجال هناك.

بعد عودته إلى البلاد انطلق بالعمل على تأسيس العديد من مراكز الدعم النفسيّ في المناطق المحرّرة في كلٍّ من مدينة طفس ودرعا البلد وسحم الجولان بالإضافة إلى بلدته نمر. وقام بتدريب عددٍ كبيرٍ من الشبان والشابات على أساسيات الدعم النفسيّ، تحولوا من متدربين إلى مدربين، وأسهم بعضهم في إنشاء مراكز دعم نفسيّ. يقول عمر طعاني لـ«عين المدينة»، وهو أحد الذين تدربوا على يد العمار: «أسّسنا في بلدة سحم الجولان مركز أمان للدعم النفسيّ. وكان ليعقوب العمار الفضل الكبير في افتتاح هذا المركز من خلال الدورات التدريبية التي كان يعطينا إياها، بالإضافة إلى المساعدة الكبيرة التي حصلنا عليها من خلال العمار للانطلاق بهذا المركز».

في أيلول 2014 انتخب رئيساً لمجلس محافظة درعا الحرّ، وأعيد انتخابه لدورةٍ أخرى في عام 2015 بعد أن حاز ثقة الوجهاء والفصائل العسكرية وباقي المكونات الثورية في حوران. وفي أواخر العام نفسه قامت حركة المثنى الإسلامية باختطافه أثناء توجهه إلى مكان عمله في مجلس المحافظة، وبقي أسيراً لديها عدة أيام إلى أن استطاع جيش اليرموك، أحد أكبر فصائل الجنوب، وبعد متابعةٍ دقيقةٍ وتحريات، الكشف عن المكان الذي كان معتقلاً فيه وتحريره.

ويفسّر الناشط الإعلاميّ فريد الكايد لـ«عين المدينة» هذا الاختطاف بأن «الطفرة الكبيرة في التحول المدنيّ والعمل المؤسّساتي التي عمل عليها العمار وبدأ في تحقيقها جعلت الكثيرين غير راغبين في استمرار مشروعه. فالحرب التي نخوضها ليست حرباً في الميدان فقط، بل هي معركةٌ على جميع الجوانب، وهي تستهدف إسقاط الثورة مدنياً وعسكرياً وسياسياً. وهذا ما لاحظناه من خلال اختطاف يعقوب العمار».

تابع العمار بعد ذلك مسيرته في العمل على تقوية النشاط المدنيّ والمؤسّساتيّ في الجنوب السوريّ، حتى اختير ليشغل منصب وزير الإدارة المحلية في الحكومة السورية المؤقتة برئاسة الدكتور جواد أبو حطب. ولم يمضِ على استلامه هذا المنصب سوى 70 يوماً حتى ارتقى العمار شهيداً بتاريخ 22/ 9/ 2016، بعدما أقدم انتحاريٌّ على تفجير نفسه داخل مخفر إنخل الثوريّ. وقد أعلن تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في وقتٍ لاحقٍ مسؤوليته عن تفجير الاجتماع الذي كان يضم كبار القيادات العسكرية والمدنية، ومن بينهم العمار الذي ترك خلفه حملاً كبيراً يمتحن قدرة الآخرين على متابعة ما حققه من نجاحات.

القوة الإسرائيلية الناعمة في الجنوب السوريّ... هل نجحت في تحقيق غاياتها؟

أيهم أبو حوران

من موقع Alabamanewscenter.com

منذ بزوغ فجر الثورة السورية كانت الأعباء تزداد يوماً بعد يوم، وكانت محاولات تشتيت ثورة الشعب تلك وتشويهها جاريةً على قدم وساق. ولم تكن تهمة تعامل الأطراف الثورية مع الاحتلال الإسرائيليّ بعيدةً عن ذلك، بل كانت على رأس الاتهامات التي طالما سوّق لها نظام الأسد محلياً وخارجياً، مدّعياً لنفسه مقاومة الاحتلال والمطالبة الكلامية باسترجاع الجولان المحتل دون أفعالٍ عمليةٍ تذكر.

السيد أبو أوس العربي، رئيس رابطة مثقفي الجنوب السوريّ، وخلال لقاء خاصٍّ لـ«عين المدينة» قال: «خلال السنوات الماضية فرض نظام الأسد حصاراً مطبقاً على المناطق المحرّرة التي كانت مساحتها تزداد شهراً بعد شهر، واستفحل سوء الوضع الطبيّ بسبب منع دخول الأدوية والمعدّات وقيام طائرات النظام -وبعدها الطائرات الروسية المساندة- باستهداف المشافي وكوادرها المختصّة، فضلاً عن هجرة عددٍ كبير من الأطباء والممرّضين نتيجة تعرّضهم للاعتقال التعسفيّ أو للاضطهاد الوظيفيّ في دوائر النظام. وكان هذا سبباً أساسياً في توجه الجهات الطبية المعنية في المناطق المحرّرة نحو الأراضي المجاورة خارج الحدود للاستعانة بما تقدمه من خدماتٍ طبية».

يروي العربي حكاية بداية التدخل الإسرائيليّ في الجنوب فيقول: «منذ بداية الثورة دأب الاحتلال على رسم مخططٍ لتنفيذ أهدافه وغاياته، محاولاً طمس قضية الجولان التي يعدّها السوريون قضيتهم الأولى. فمنذ أن تمت محاصرة الثوار عام 2012 في أحراش بريقة وبير عجم ومن ثم جباثا الخشب بريف القنيطرة، واقتصار المعركة آنذاك على رقعةٍ جغرافيةٍ ضيقةٍ جداً متاخمةٍ للحدود مع الجولان المحتل؛ عرض الاحتلال الإسرائيليّ استقبال جرحى المعارك مع قوات النظام وتقديم العلاج لهم، وبدأ تعامله مع بعض الأشخاص مستغلاً الحاجة الملحة لعلاج المصابين. وهنا وقف الناس بين مؤيدٍ ومعارضٍ لهذا التعامل».

يقول العربي إن القوة الإسرائيلية الناعمة قامت على محاولة التعاون مع بعض الأشخاص والجهات لتثير عاطفةً إيجابيةً وتشجع الحاضنة الشعبية، ولتصل بالناس إلى النتيجة المرجوّة (إسرائيل أرحم من نظام الأسد، فلنتعاون معها). فلم تدخر جهداً في «دق الأبواب لطرح المساعدة في مجال الإغاثة، وهي تعمل بشكلٍ كبيرٍ على تحقيق اختراقاتٍ لتطوير مشاريع مشتركةٍ في الجنوب السوريّ الخاضع لسيطرة فصائل المعارضة، واستغلال احتياجات الناس المعيشية والحياتية، وحاولت مراراً وتكراراً صنع عملاء لها من ضعاف النفوس».

وأين الحاضنة الشعبية والجهات المدنية مما يجري؟ سؤالٌ طرحناه على السيد أبو أوس فقال: «حاولت قوات الاحتلال استغلال احتياجات السوريين في الجنوب بهدف نقل المناطق المجاورة لها من مناطق تتعامل مع الوضع بسلبية، وتؤمن بوجود أراضٍ محتلة، إلى مناطق إيجابيةٍ تنسى هذه الأراضي. وخلال العام 2016، وبعد انتهاء ولاية مجلس محافظة القنيطرة، الضعيف أصلاً والمفتقر إلى كافة الإمكانيات، أوعزت إسرائيل إلى بعض عملائها بتشكيل مجلس محافظةٍ قام باستجلاب مساعداتٍ إغاثيةٍ إسرائيليةٍ ووزّعت على نطاقٍ ضيقٍ جداً لجسّ النبض. لكن ضجةً إعلاميةً أثارت عاصفة ردودٍ شعبيةٍ مناهضةٍ لمجلس المحافظة وقراراته أطاحت به بعد نحو شهرٍ ونصف من تشكيله، وفشل هذا المشروع فشلاً ذريعاً. كما فشل قبله مشروعٌ إسرائيليٌّ آخر هو مشروع الجيش السوريّ الموحد الذي وُجّهت الأنظار إليه ليكون على شاكلة جيش أنطوان لحد في جنوب لبنان. نعم، لقد كان الوعي الشعبيّ والروح الوطنية العالية لأبناء الجولان عاملين حاسمين في إفشال مشاريع القوة الناعمة الإسرائيلية».

وينوّه العربي إلى أن قوات الاحتلال الإسرائيليّ تسعى جاهدةً إلى توجيه ضرباتٍ لمواقع النظام السوريّ العسكرية، ظناً منها أن ذلك سيكسبها القبول لدى الثوار وحاضنتهم الشعبية. لكن هذه الضربات، على العكس من ذلك، تزيد البغض في صفوفهم لأنها تحاول الإيحاء بوجود تنسيقٍ مع الثوار الحقيقيين وهو غير موجود. قد تتعاون إسرائيل مع بعض العملاء، لكن كل ثائرٍ حرٍّ يلفظها ويرفض التطبيع معها».

وأخيراً يضيف العربي: «بالرغم من الوعي الشعبيّ لحجم التدخل الإسرائيليّ إلا أن الجنوب يشهد غياباً حقيقياً لتشكيلاتٍ أو مجموعاتٍ فاعلةٍ لمناهضة الاحتلال على مستوى الثورة السورية. ولا بد من السعي الجاد إلى تشكيل مجموعاتٍ ثوريةٍ تنبّه وتقف في وجه المشاريع الإسرائيلية الخطرة التي قد تتسارع وتيرتها في الفترات المقبلة وقد تحدث شرخاً في المجتمع السوريّ ككل».

لحظات فرحٍ وحزنٍ عاشها أبناء درعا في العيد

مجد محمد

طفلة من منطقة الجيدور - خاص عين المدينة

يأتي العيد في جميع البلدان بنكهةٍ خاصّةٍ تغمر جميع أفراد المجتمع وتزرع الفرحة في نفوسهم، ولكن للعيد في سوريا طعمٌ آخر ومذاقٌ مختلفٌ يعيشه أبناؤها يوماً مثل باقي الأيام لا يخلو من موتٍ أو دمار.

بتول وحذيفة شقيقان بعمر الورد من أبناء مدينة الحارة، سلبت الحرب ابتساماتهما وعاشا على أصوات القصف والمدافع، ولكن يبقى للطفولة احتفالها بقدوم العيد على الرغم من كل ما يحدث. حاولت أسرة بتول وحذيفة إسعادهما قدر المستطاع، فذهبت الأم برفقة ابنيها إلى السوق واشترت لهما ثياباً جديدة وكلّ ما يحتاجانه ليظهرا غداً بمظهر أطفال العيد. جاء المساء وذهب كلٌ من الولد والبنت إلى فراشه ووضع ثيابه الجديدة إلى جانبه. غرق الاثنان في الأحلام والأماني في ليلة العيد، ولكن طيران الأسد أبى إلا أن يلقي هدايا الموت والحقد على مدينة الحارة ليرتقي بتول وحذيفة وأمهما شهداء ويصبح عيدهم في الجنة.

يمرّ هذا العيد على محافظة درعا ولا يخلو بيتٌ من شهيدٍ أو معتقلٍ أو جريح. ويأتي مصطحباً الذكريات المؤلمة التي حطمت أهازيج الفرح والسعادة وبثت الحزن ونشرت الألم، كما هي حال أم خالد التي فقدت ابنها بأحد براميل الموت التي سقطت على مدينة داعل. وكان لـ«عين المدينة» لقاءٌ مع هذه الأم التي أكدت أن «أيام هذا العيد مرّت حزينةً ومؤلمةً لنا ولأسرتنا التي غابت الضحكة عنها بتذكر ولدي خالد. خلا بيتنا في هذا العيد من أي طقس من طقوس، فلم أصنع الحلويات أو أشتري السكاكر، كما لم يلبس أطفالي الثياب الجديدة، وأتى الناس إلينا معزّين لا مباركين».

وفي غضون ذلك يبقى الأطفال وحدهم من ينعمون بلحظات سعادةٍ مسروقةٍ على الرغم من الحرمان الكبير، فلا تزال تقام في بعض القرى والبلدات شبه الآمنة معالم قليلةٌ من طقوس العيد، فتوجد بعض المساحات الصغيرة الصديقة للطفل تتضمن الألعاب كالمراجيح والدويخة، بالإضافة إلى ركوب قطار الأطفال والخيول والدراجات الهوائية. هذه الألعاب التي تبعث السعادة في نفوس الأطفال وتنقلهم نوعاً ما نحو مكانٍ وواقعٍ أفضل.

أبو علي، صاحب أحد هذه القطارات في بلدة نمر، يؤكد لـ«عين المدينة»: «كما يعتبر هذا القطار مصدر فرح وسعادة لهم فإنه كذلك مصدر رزق لي ولعائلتي، إذ أنتظر قدوم الأعياد لأنطلق بقطاري إلى ساحات تجمّع الأطفال وأبدأ ببيعهم بطاقات الركوب. يبلغ سعر البطاقة الواحدة 50 ليرةً سورية، وفي كلّ جولةٍ يركب حوالي الـ40 طفلاً وطفلة، نجوب خلالها شوارع وأزقة البلدة التي امتلأت بالمطبات والحفر نتيجة قصف طيران الأسد. وتتخلل ذلك شعاراتٌ وهتافاتٌ من قبل الأطفال تغني للطفولة وللثورة. ألمس سعادة الأطفال الكبيرة بقدوم القطار خصوصاً، وتمرّ أيام العيد وساعاته مسرعةً عليهم».

وعن تأثير أجواء العيد في نفوس الأطفال الذين عاشوا وتربوا في زمن الحرب يقول المرشد النفسيّ محمد الطعمة لـ«عين المدينة»: «الأطفال هم الخاسر الأكبر في جميع الحروب، ولكن فرحة العيد تأتي وترسم ابتسامةً على وجه الطفل وتنسيه بعض المعاناة التي يعيشها بشكلٍ يوميّ». ويرى طعمة أن أيام العيد تحمل نسياناً مؤقتاً لآثار الحرب عند الأطفال، ويؤكد: «نحن، كاختصاصيين، يجب أن نستغل العيد لتنظيم مجموعةٍ من النشاطات والمهرجانات التي تساعد الأطفال على الاستمتاع بفرحة العيد والخروج من أجواء الحرب التي يعيشونها. وقد أقامت عدّة منظماتٍ تعنى بشأن الطفولة مهرجاناتٍ وأنشطةً للأطفال في مدينة صيدا والجيزة».

وقفاتٌ من سعادةٍ وحزنٍ تمرّ هذا العيد على أبناء وأطفال محافظة درعا. ولكن ساعات العيد تنقضي بشكلٍ مسرعٍ لتستمرّ حلقات المسلسل السوريّ.

«الكُبَر النووي» و«كونيكو للغاز» أهم سجون داعش الأمنيّة في دير الزور

أحد سجون داعش في منطقة اعزاز - عدسة ياسمين التلاوي

يتبع المحققون والجلادون والحرّاس في السجون المخصّصة للمتهمين بتهم خطرة (تمسّ أمن داعش) للجهاز الأمنيّ للتنظيم. وتعدّ هذه السجون مقرّاتٍ أمنيةً خالصةً قد يترأسها مسؤولون كبارٌ في هذا الجهاز تتعدى وظائفهم -في معظم الحالات- إلى أعمالٍ أشد أهميةً من مجرّد إدارة السجن والتحقيق مع المعتقلين فيه.

ومثلما يحيط الغموض بجهاز داعش الأمنيّ يحيط بسجونها تلك، لكن الشهادات التي يرويها ناجون أو مفرجٌ عنهم أو منشقون عن التنظيم تسهم في كشف جوانب جزئيةٍ عنها. يقول (م. ص)، الذي كان مسؤولاً عسكرياً متوسط الأهمية في «ولاية الخير» (محافظة دير الزور) قبل أن ينشق عن التنظيم، إن جميع مقرّات داعش الأمنية تحوي سجوناً تتفاوت حجومها حسب عوامل عدّةٍ منها رتبة الوحدة الأمنية التي تدير هذا المقرّ، بدايةً من المفارز في البلدات والمدن إلى الفروع في مراكز «الولايات» السورية، وانتهاءً بقيادة الجهاز الأمنيّ في مدينة الرقة. وأحياناً يُنقل بعض المتهمين شديدي الأهمية إلى العراق لاستكمال أو إعادة التحقيق معهم. ويروي هذا الشاهد قصة اعتقاله في بيتٍ واسع في بلدة مركدة (90 كم تقريباً شمال دير الزور) وتعذيبه هنّاك على يد كلٍّ من الأمنيَّين أبو خلف التونسي وأبو ريتاج الأنصاري (من عشيرة البكيّر)، قبل أن يفرج عنه ويلبث وقتاً قصيراً مع التنظيم ليهرب بعد ذلك.

تعرّض كثيرٌ من مقرّات داعش الأمنية وسجونها لهجمات طائرات التحالف الدوليّ. وفي معظم المرّات كان بين القتلى سجناء لدى التنظيم، مثلما حدث في قصف سجنٍ كبيرٍ لداعش في مدينة الشدادي قبل سيطرة حزب pyd على المدينة في شهر شباط الماضي، ليبلّغ التنظيم حينها عدداً من أهالي المعتقلين بمقتل أبنائهم في غارات التحالف دون تحديد المكان. وكذلك الأمر في الموقعين الرئيسيين لحقلي العمر والتنك النفطيين شرقي دير الزور، وقبلها في منجم الملح قرب مدينة التبني غرب دير الزور. وبسبب هذه الغارات تبدّل داعش مقرّاتها الأمنية باستمرار، وتلجأ إلى اتخاذ بعض البيوت المصادرة في المدن والبلدات والقرى مقرّاتٍ وسجوناً صغيرةً لا تلبث أن تخليها إلى أخرى بعد شهرين أو ثلاثة، وربما تعود إلى مواقع كانت قد تعرّضت للقصف في وقتٍ سابق وظلت بعض أبنيتها أو أجزائها صالحةً للاستعمال. لكن، ورغم هذا التغيير الدائم، ظلت بعض السجون والمقرّات الأمنية في مواقعها، مثل بعض المنشآت في موقع معمل كونيكو للغاز قرب بلدة خشام شرق دير الزور، وموقع الكبر النووي (60 كم غرب دير الزور) شديد التحصين في وادٍ ضيقٍ بين جبلين.

بعد احتلالها دير الزور، صيف العام 2014، استعملت داعش بعض مقرّات الفصائل العسكرية سجوناً، إضافةً إلى بعض المدارس والأبنية الحكومية. ثم أخلتها مع اكتمال جهازها الأمنيّ لتتخذ أبنيةً ومدارس أخرى لتكون سجوناً أمنيةً خاصّةً بعد تجهيزها بأبوابٍ معدنيةٍ محكمة الإغلاق وتقسيمها إلى غرفٍ صغيرةٍ جداً لتكون زنزاناتٍ انفرادية.

لا تخضع سجون داعش الأمنية لسلطة القضاة والمحاكم أو أيّ سلطةٍ أخرى في التنظيم سوى سلطة الأمنيين. وداخل السجون تطلق أيدي الجلادين والمحققين في التعذيب الوحشيّ بغاية انتزاع الاعترافات المودية في غالب الأحوال إلى حكم الإعدام. وقد تكون أوامر القادة الأرفع شأناً في الجهاز هي أن يموت المتهم تحت التعذيب سواء اعترف أم لم يعترف. ومن النادر أن يخضع أيّ مسؤولٍ أو محققٍ أو جلادٍ لأيّ محاسبةٍ جادةٍ داخل التنظيم على قتل أبرياء ليست لهم صلةٌ بما ينسب إليهم من تهم. فعلى سبيل المثال قُتل على يد عنصرٍ مصريٍّ يدعى شامل عشرات المعتقلين في سجنٍ أمنيٍّ في مدينة الميادين، ثبتت براءتهم لاحقاً بالأدلة القاطعة دون أن يحاسب هذا القاتل أبداً. وكذلك حال أبو عثمان الليبيّ، المسؤول الأمنيّ في حقل العمر النفطيّ ومعمل كونيكو للغاز، الذي يفضّل أن يبقي على حياة قلةٍ من مسجونيه لقتلهم لاحقاً في حفلات الإعدام العلنية بينما يجهز تحت التعذيب على الأغلبية، في حين لا يأنف أبداً من قبول الرشى الكبيرة مقابل إطلاق سراح مسجونين أثرياء. ومثلهما أيضاً أبو أنس الشامي وأبو يعقوب (محامٍ سابقٌ من محافظة الرقة) وغيرهم. لكن الأشد وحشيةً بين الجميع كان أبو أسامة العراقي، وهو أحد قادة الصف الأول في داعش كما يقال، والذي وزّع جرائمه الكثيرة بين دير الزور والحسكة والرقة إلى حين مقتله في غارةٍ لطائرات التحالف قبل عام.

شاهدٌ من سجون داعش

مصطفى جاسم

الصورة لاليس مارتينز - واشنطن بوست

بدأت معاناتي مع عصابات داعش في تشرين الأول 2014 حين اعتقلوني لأسبابٍ مجهولة. لم ترحم أنيابهم الحادّة جسدي المعاق بل أذاقوني كافة أشكال العذاب.

في أواخر عام 2013، بعد بسطهم السيطرة على مدينة الباب بريف حلب الشرقيّ، بدأوا بنشر مجموعاتهم لتضليل الناس وحقنهم بالجهل والأفكار الخبيثة متغلفين بلباس الدين. وكان لقريتي، الكائنة في ريف الباب، نصيبها من دعوات تلك المجموعات. ورغم استخفافهم بأهل القرى البسطاء لم يستطيعوا التأثير عليهم أو كسب ودهم، لكن الوجبة السهلة كانت بعض الشبان أمثال محمد، الذي كان يبلغ من العمر 17 عاماً عندما قرر الانضمام إليهم بعدما أغروه بالسلطة والمال. كان محمد يعيش مراهقةً معذبةً من قبل أبيه الذي يكثر من ضربه ويجبره على العمل، مما جعله فتىً عدوانياً، حقوداً على كلّ من حوله من ناسٍ وأصدقاء. في البداية كان يذهب لرعي مواشي أسرته ولا يعود قبل أن يمارس العنف على المواشي بكيّها بسيخٍ محمّى على النار أو بكسرِ أعضائها. ثم تفاقمت وحشيته حتى أصبح يعطب أعضاءه محاولاً الانتحار، فبتر أعصاب يده. كان يجتمع مع من جايله في تلال القرية وكنت أشاركهم الحديث والسمر. وفي بداية قتال عصابات داعش لكتائب الثوار كان هذا الحديث يطغى على سهراتنا، فحقد عليّ وغضب من كلامي وحاول ضربي لمجرد أنني أعارض التنظيم.

وعندما سيطرت عصابات داعش على القرية وبدأوا بدعوة الناس إلى الانضمام إليهم جاءت الفرصة الكبيرة لمحمد ليمارس وحشيته وعدوانه، وليتحرّر من سجن أبيه وينتقم من كلّ أهل قريته. فجأةً غاب دون أن يعلم أحدٌ بمكانه. حاولنا البحث عنه دون جدوى، لنطمئن قلب أمه أو نهدئ من حرقتها على ولدها. ثم كانت المفاجأة الأكبر عندما عاد بلحيته الخفيفة وسلاحه الأسود ونظراته الخبيثة التي تخبّئ الكثير من نوايا الانتقام ممن حوله. حاولت إبعاده عن هذه التهلكة لكنني لم أستطع بسبب نظراته المخيفةٍ وكلامه الحقود. كنت ذاهباً في إحدى الليالي إلى بيته محاولاً نصحه فصادفته في الطريق على دراجته ليقول لي: «وين رايح؟ عند زكور الدكاني بشان تدخن! ارجع لأن الإخوة شالوه وما بدي يشيلونك لأنك حصتي». كأن الناس ألعابٌ بأيديهم يتنافسون على قتلهم وتعذيبهم. أدرت ظهري راجعاً إلى البيت وهو يتمتم بالمقولة الشهيرة «كل ذو عاهةٍ جبار»، يستهزئ بخلقة الله لقدمي. بدأ الخوف يسري في لعلمي جيداً بوحشيتهم. حاولت الذهاب إلى مناطق الجيش الحرّ بحلب لأكون بأمانٍ أكثر، ولكن والدتي رفضت. في اليوم التالي لرفضها أشهروا أنيابهم ليعتقلوني من داخل منزلي غير محترمين سنّ أمي ومرضها، وغير آبهين بأبي الكبير وطلبه منهم أن يتركوني في حال سبيلي قائلاً لهم: «إش ساوى ليكم هالوليد؟ سقَط لا يكدر يحاربكم ولا يساوي شي».

أحكموا الشريط الأسود على عينيّ وكبلوا يديّ واقتادوني إلى مكانٍ غير معلوم. أدخلوني إلى قبوٍ تحت الأرض بعدما أشبعوني ركلاً. حاولت استرحامهم ليتجنبوا قدمي المصابة بشللٍ نسبيٍ أو ليبتعدوا عن ظهري لوجود عمليةٍ جراحيةٍ خطرة فلم يكترثوا للأمر، بل زادوا تلك الأماكن من جسدي ضرباً ليشبعوا أنفسهم العدوانية. رموني داخل زنزانةٍ مساحتها ليست أكثر من مترٍ مربع. لم يطعموني أو يسقوني ليوم كامل. كنت أحاول التنفس لدقيقةٍ وأقطع نفسي دقيقةً أخرى للهروب من الرائحة المقززة للزنزانة التي كانت حيطانها مشبعةً بدماء الكثير من البشر. وبعد مرور ذلك اليوم، الذي لا أتمناه حتى لأعدائي، فتحوا باب الزنزانة ليخرجوني إلى الممرّ ويبدأوا بتعذيبي وضربي حتى دخلت في غيبوبةٍ لكثرة الدماء التي نزفت من جسدي وخصوصاً من فمي. فقد كنت أحاول النطق بالشهادتين لأصبّر نفسي على الآلام الموجعة في

ظهري وقدمي بعدما تقصدوا الضرب عليهما، فصرتُ كلما نطقت الشهادتين داسوا على فمي حتى كسروا أسناني الأمامية، وكأني كنت أشتمهم عندما أنطق الشهادتين. بعدما أيقظوني من غيبوبتي وجدت نفسي مكبلاً على كرسيٍّ في غرفةٍ كبيرةٍ والمحقق أمامي محاولاً سحب أيّ اعترافٍ ليكون سبباً لقتلي يعلنونه أمام الناس. اتهمني قائلاً: «ترى يا مصطفى نحن نعرف أنك عم تتواصل مع المرتدين وعم تعطيهم معلومات لقتل الإخوة، بس نحن جايبينك لحتى تعترف على باقي رفقاتك. قتلك بإذن الله قريب، بس لازم تعترف بسرعة حتى تخفف عن حالك العذاب ويتم نحرك بسرعة»! أنكرت كل تلك التهم بأنني لم أخرج قط من ريف مدينة الباب، ولم أتواصل مع أيّ أحد، وأن أصدقائي كلهم معروفون من قبلهم. فنادى أحد الحراس قائلاً له: «خذم هالأفصع الدجال تسلّم بيه لبين ما نسنّ لكم السكاكين». وكأني لعبةٌ يتسلون بها.

سحبوني إلى الممرّ ليكملوا احتفالهم بجسدي. بعد قليلٍ سمعت لهجة أحدهم تتغيّر من الخليجية إلى السورية. كان الصوت مألوفاً. حاولت التذكر فشككت في أحد الشبان من أصدقائي بحارتنا بحلب وكان منزله قريباً من منزلنا. ناديته «خالد» فاضطرب. تعمدت حينها استفزازه بلقبه المشهور بين شبان الحارة «خالد أبو مخطة، جوز القطة» فجنّ جنونه وقام بضربي أكثر وأكثر، وصار يشتمني بكل صفةٍ سيئةٍ ويعيّرني بإعاقتي. في تلك اللحظات نسيت الألم لأستحضر أحد لقاءاتي معه عندما كنا أنا وأهلي في منزلهم معزّين بمقتل أخيه الأكبر بالقصف. تحدثنا حينها عن داعش فقال لي إنه لا مشكلة له معهم بل يريد فقط أن يحفظ الأجوبة عن الأسئلة التي يطرحونها على الناس في الحواجز، فقلت له: وما هي أسئلتهم؟ جاوبني: أركان الإيمان والإسلام والوضوء والصلاة. نظرت وقتها إليه متعجباً من جهله بهذه الأمور. كما تذكرت سرقته نقود الأطفال في الحارة، وكم مرّةً كانت دوريات الشرطة تلاحقه رغم سنّه الصغير، وأنه قضى أشهراً في سجن الأحداث لضربه إحدى المعلمات في المدرسة. حينها أيقنت أن هذه الدولة هي بالفعل دولة الجهل والظلم المبنية على عناصر سارقةٍ مارقةٍ حاقدةٍ من أصحاب الجنايات وحثالة المجتمعات.

بعد عدّة أيام من التعذيب اليوميّ لساعاتٍ طويلة، وتعليقي بالبلنكو وضربٍ رأسي بالحائط ليتأرجح جسدي ويضرب رأسي طوال الوقت، أخرجوني إلى المحقق. أعطاني دفتراً وقلماً وطلب مني كتابة كلّ ما في ذهني وكل أمرٍ مرّ عليّ. خرج لحوالي الساعة، كتبت خلالها كلّ شيءٍ عن حياتي، ليعود بعدها ويمسك الدفتر ويقرأ. لم يعجبه ما كتبته فألقى الدفتر على وجهي طالباً مني الاعتراف بشيءٍ فعلته ضد دولتهم. حينها قلت له: «هذا السويته وهذا العملته. ما اقتنعت بيه اذبحني، اقتنعت فهذا الصدق». طلب من الحراس إعادتي إلى الزنزانة حيث بقيت حوالي السبعة أيام كانوا يطعموني خلالها وجبةً واحدةً في اليوم وعلبة مياهٍ ساخنة. انقضت هذه الأيام ليعيدوا إخراجي ذاهبين بي إلى المحقق. طلب مني أيضاً كتابة سيرة حياتي على الدفتر فأعدت كتابة ما كتبته في السابق. وهنا أخرجوني إلى الزنزانة الجماعية، حيث كان العديد من الشبان بتهم متعددةٍ بين العلمانية والتدخين والتشبيح والجيش الحرّ. لفت انتباهي شخصٌ غريبٌ اقترب مني ليسألني عن تهمتي بلغةٍ عربيةٍ مكسّرة. أجبته فعاد إلى مكانه. تعرفت على معلم لغةٍ عربيةٍ كانت تهمته العلمانية، فقط لأنه كان يعطي درساً في أحد الصفوف لطلاب من الذكور والإناث. سألته عن ذلك الغريب فقال لي إنه موجودٌ منذ أن دخل المدرّس السجن. حاولت كسب ودّه لأسأله عن سبب وجوده فأجابني أنه من تركستان وقد أتى إلى هنا ليجاهد، ولما رفض قتال الجيش الحرّ زجوا به بالسجن، وهو لا يعلم شيئاً الآن عن زوجته التركستانية وأطفاله. سألته لماذا رفضت قتال الجيش الحرّ رغم أنكم تتهمونه بالردة فأجابني بأن مجموعةً من الجيش الحرّ أنقذت عائلته أثناء الاشتباكات بين داعش والجيش الحرّ في منطقة البحوث العلمية بحلب.

مرّت عدّة أيام ثم فتحوا باب السجن ونادوا اسمي. انتابني الخوف من نظرات السجناء المشفقة وكأنني ذاهبٌ إلى الإعدام. ودّعت الكلّ مسلّماً أمري لله متيقناً من أني بريء. كبلوا يديّ وعصبوا عينيّ ذاهبين بي إلى سجنٍ كبيرٍ فيه الكثير من السجناء من شيوخٍ وشبانٍ تراوحت تهمهم بين التدخين وقص الشعر وحلاقة الدقن. نمت هنا ليلةً واحدةً ليأخذوني إلى القاضي الذي تحدث معي بلهجةٍ تونسيةٍ مهدداً: «من يمسّ الدولة الإسلامية نبشّره بالقتل والتنكيل حتى ولو عارضنا بكلمة واحدة». ثم قال لي: «احمد ربك عشان الخليفة خرج بعفو عام عنكم. لكن ستكون تحت الإقامة الجبرية في أراضي الخلافة». حينها خرجت من أقبيتهم بعد أن شاهدت ما لا يتخيله عقلٌ من تعذيبٍ وقهر.

منذ ثلاثة أشهر أصيب خالد إصابةً بالغةً أدّت إلى بتر قدمه، وقبل أسبوعين فجّر نفسه بسيارةٍ مفخخةٍ في معارك داعش مع الجيش الحرّ في ريف حلب الشماليّ. بينما ترقى محمد في صفوف التنظيم، وما يزال يؤذي الناس في مدينة الرقة.

سجون داعش النسائيّة في الرقة

مها الأحمد

اللوحة للفنان محمد الداوود

من أيام اعتقالها في سجون داعش لا تستطيع مريم، وهي معلمة مدرسةٍ سابقة، أن تتذكر الكثير حسب ما تقول، لكنها ما زالت تتذكر الأنشودة من مكبّر صوت الصوت في سيارة داعش المنطلقة بها إلى مدينة الرقة.

«إحساس غريب سببته هالأغنية مع الخوف والصدمة بسيارة داعش لما نزلوني من السرفيس على أول حاجز على طريق الطبقة»؛ تقول مريم التي وقعت ضحية تشابهٍ في الشكل مع امرأةٍ أخرى مطلوبةٍ للتنظيم، فسجنت لعدة أيام في مبنى القضاء العسكريّ السابق الذي عرف بـ«النقطة 11» بعد سيطرة داعش. في تلك «النقطة» شاهدت مريم سجانات التنظيم يضربن النساء بالعصيّ والخراطيم بسببٍ أو دون سبب كلما خطر لهنّ ذلك، فضلاً عن أوقات التحقيق التي تسمع خلالها صرخات خوفٍ واستغاثةٍ وتوسلٍ من المعتقلات دون جدوى. «كان بي مرة عجوز تجيها نوبات ربو، وكانت راح تموت. نادينا عالسجانة، صيّحت علينا وقالت اتركوها خليها تموت، ما تسوى شي حياة هالفاسقة». ولأنها حاملٌ، أو لأنهم لم يتأكدوا أنها المرأة التي يبحثون عنها، لم تتعرّض مريم للتعذيب -كما تقول- قبل أن يطلق سراحها.

يصعب تقدير عدد النسوة اللاتي مررن في سجون وأماكن التوقيف المختلفة لداعش، لكن عدد هذه السجون -المعروف منها على الأقل- وتوزّعها يشيران إلى ظاهرةٍ واسعةٍ بدأت منذ سيطرة التنظيم على الرقة وحتى اليوم. فإلى جانب الحسبة في مقرّ الاتحاد النسائيّ السابق والنقطة 11، اللذين يحويان رجالاً ونساءً، جعلت داعش مدارس «سيف الدولة» و«جواد أنزور» و«علي دهام» سجوناً نسائيةً بحتة.

وإضافةً إلى العاملات مع أزواجهنّ في جهاز الحسبة، يشكّل ما تبقى من «كتيبة الخنساء»، المؤسّسة أول العام 2014، الذراع النسائيّ للتنظيم اليوم في المدينة. والمكلف بشكلٍ أساسيٍّ -إضافةً إلى مهماتٍ أخرى- بتطبيق قوانين التنظيم المتعلقة باللباس والسلوك العام على النساء، فضلاً عن تزويد السجون النسائية بما يلزم من سجاناتٍ وجلادات. ويمكن لأي امرأةٍ بايعت التنظيم أن تصبح شرطيةً مؤقتةً تتهم من تشاء بأيّ تهمة. وخلال مدّة سيطرتها على الرقة شكلت مخالفات النساء تعليمات داعش الخاصّة باللباس التهمة الرئيسية لمعظم المعتقلات. وتراوحت العقوبات بين السجن لوقتٍ قصيرٍ مع دفع غرامةٍ ماليةٍ ومعاقبة وليّ الأمر والخضوع لدورةٍ شرعيةٍ في الحالات التي تطاوع فيها الموقوفة السجانات والمحققين، أو الضرب والسجن لمدّة أطول قد تصل إلى شهرٍ في حال أبدت سلوكاً عنيداً ومتحدياً.

تقول (ر. م) إن مقاومتها دورية الحسبة، التي ألقت القبض عليها لظهورها دون غطاء وجهٍ أثناء جمعها الملابس من حبل الغسيل، قد سبّبت لها ساعاتٍ طويلةً من التعذيب بالضرب على القدمين (فلقة) في السجن وتقليص الطعام إلى الحدّ الأدنى برغيف خبزٍ يابسٍ فقط كلّ يوم. وأدى تكذيب إحدى السجانات بأم عبد الله، وهي ربة منزلٍ كانت تجلس مع جاراتها أمام منزلها دون غطاء وجهٍ هي الأخرى، إلى الضرب بالعصيّ واستعمال «العضاضة» في تعذيبها خلال مدّة حبسها التي جاوزت الشهر. ولا يتوافر الكثير من المعطيات حول المتهمات بقضايا التخابر (مع الجيش الحرّ أو التحالف أو النظام)، والقضايا الخطرة الأخرى، سوى ما تنقله مسجوناتٌ أخرياتٌ بعد الإفراج عنهن، سمعن صرخاتهنّ أثناء التحقيق أو التعذيب بوسائل لا تختلف عن وسائل تعذيب الرجال، ولكن على يد جلاداتٍ فقط، التزاماً من داعش بما تفرضه من الفصل بين الجنسين. إذ يقتصر دور الأمنيين هنا على التحقيق مع المتهمات وهن مغطيات بالكامل.

من بين أشهر مبايعات التنظيم يبرز اسم أم حمزة الحمصية لما عرف عنها من سلوكٍ وحشيٍّ ونزعةٍ ساديةٍ في تعذيب المعتقلات. جاءت هذه المرأة إلى المدينة نازحةً من حمص عام 2012. وبعد تحرير الرقة من قوات الأسد انتسبت إلى الشرطة النسائية التي شكلتها الهيئة الشرعية التابعة لحركة أحرار الشام، ثم إلى تنظيم داعش بُعيد سيطرته على المدينة مطلع 2014. وسوى أم حمزة اشتهرت من سجانات داعش في الرقة كلٌّ من أم مجاهد التونسية وأم الليث العراقية اللتين عرفتا بولعهما بتعذيب النساء في السجون -لوقتٍ قصير- قبل أن تختفي آثارهما.

مقتل أبو خَشّة وتظلّمات أهله

عيّنةٌ عن قضايا محاكم تنظيم الدولة الإسلامية

سمهر الخالد

تسلط قضية أبو خَشّة (بمعنى المجنون) الضوء على جزءٍ مهمٍّ من الحياة الاجتماعية في المنطقة الشرقية، إلى جانب وحشية واستهتار عناصر تنظيم الدولة الإسلامية وتخبّطهم وفسادهم، وتوضح طريقة تعامل مسؤوليه مع هذا الملف الذي أودى بحياة صاحبه، وتكشف أعرافاً وتوازناتٍ وصراعاتٍ ضمنيةً تعيشها المنطقة، وسمت التنظيم بطابعها في جوانب كثيرة (وقد أنعشها، بدوره، في كثيرٍ من الأحيان)، كما تفضح بعض دوافع تلك الصراعات وأطرافها وردّات أفعالهم. إذ يتكلم الأهالي عن جماعات قوى، عشائريةٍ ومالية، تشكل سلطةً موازيةً لسلطة أجهزة التنظيم، بل ربما تفوقها.

وقد اعتمدت هذه المادة على لقاءاتٍ مع أقارب الضحية وصورٍ عن التماساتٍ وتظلماتٍ خطيةٍ وإفاداتٍ قدمها أهله لأجهزة التنظيم، إلى جانب صور خصومهم من الأمنيين والرصّاد، تحتفظ بها «عين المدينة»، وقد امتنعت عن نشرها وغيّرت بعض الأسماء حرصاً على حياة أهل الضحية.

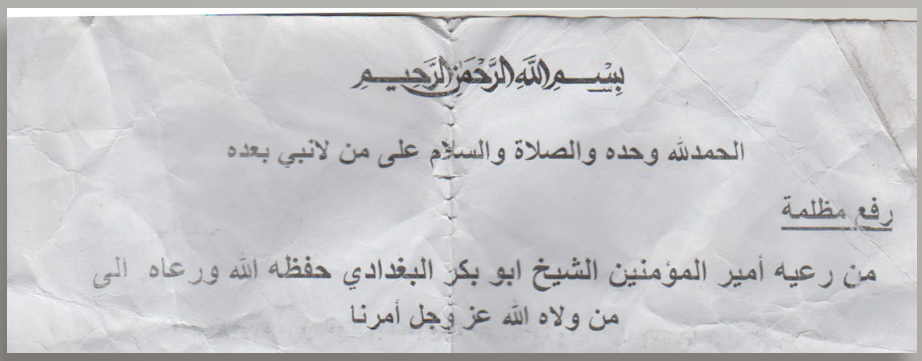
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله وحده والصلاة والسلام على من لانبي بعده

رفع مظلمة

من رعيه أمير المؤمنين الشيخ ابو بكر البغدادي حفظه الله ورعاه الى

من ولاه الله عز وجل أمرنا

ملابسات القضية

عُرف أبو خَشّة بهذا اللقب بعد حادث سيرٍ وقع له منذ أكثر من خمس عشرة سنة، سبّب له حالةً عصبيةً تشبه الصرع، ورغم ذلك فقد تابع عمله كموظفٍ في الجمعية الفلاحية في قريته شرق دير الزور بين أهله وأقاربه، حتى اعتقله أمنيو تنظيم الدولة يوم 2015/9/27، وعمره وقتها 45 سنة. لم يثر الأمر أيّ مخاوف جديةٍ لدى العائلة في البداية، لأن أعداد المعتقلين في منطقتهم كانت تصل آنذاك إلى أكثر من عشرين شخصاً في اليوم، يفرَج عنهم بعد يومين أو ثلاثة، فظنوا أنه «اعتقال روتيني!». فضلاً عن أنهم كانوا متأكدين أن سبب الاعتقال هو مجرّد شتيمةٍ وجهها أبو خَشّة إلى رجلٍ من القرية مرتبطٍ بالتنظيم، يدعى أبو الحارث، نقلها له ابن عمة أبو خَشّة وهو أحد المبايعين المحليين.

ولكن بعد أن طال اختفاء أبو خَشّة بدأ أهله بالتحرك لمعرفة مصيره، فقدموا الالتماسات الخطية والاستفسارات لمسؤولي التنظيم المعروفين هناك، بالتوازي مع البحث عن ابنهم بطرقٍ أخرى. وقد عرفوا -بعد شهرين تقريباً- أن ابنهم أعدم بتاريخ 2015/11/17 في بلدة خشام (20 كم شمال شرقي مدينة دير الزور) بجانب مقرّ الشرطة بالقرب من المدرسة، وقد نفذ القتل أحد الأطفال (أشبال الخلافة) المحليين المنتسبين إلى التنظيم. وباستعمال علاقاتهم الاجتماعية وصل أهل الضحية إلى وجهاء في الرقة، ومن خلالهم قابلوا مسؤول العلاقات هناك، ليخبرهم رسمياً أن ابنهم قتل بتهمة الردة. كما وصلوا إلى أمير القاطع الشمالي في «ولاية الخير» أبو عبد الله معيجل، ومنه عرفوا أن ابنهم قتل للتهم التالية (حزبي لم يعمل استتابة؛ خروج مسيرات تأييد للنظام في 2011؛ تفضيل الشيعة على السنة؛ سبّ الدولة)، وذلك بعد أن أوصاهم الأمير بعدم إخبار أحدٍ عن مصدر المعلومات! وعرفوا من أطرافٍ أخرى الكثير من التفاصيل والأسماء المرتبطة بالملف.

في السجن

في أحد البيوت التي صادرها التنظيم في الحوايج (قريةٌ تابعةٌ لبلدة ذيبان، 53 كم شرق مدينة دير الزور) سجن الأمنيون أبو خَشّة، في الوقت نفسه الذي سُجن فيه هناك قريبٌ له اتهم بالتواصل مع جهاتٍ خارجيةٍ وبدعم الجيش الحرّ. وعن التعذيب الذي تعرّض له كلٌّ منهما يروي قريب أبو خَشّة أنه ضُرب بـ«الأخضر الإبراهيمي» المدعّم (أنبوب المياه البلاستيكيّ الأخضر المشهور في التعذيب، يضعون في داخله سيخ بناءٍ معدنيّ)، لكن ذلك لم يعنِ له شيئاً -كما يقول- أمام التعذيب بالكيس، وقد مارسه الأمنيون لانتزاع اعترافه. فقد ركنوه على الأرض وظهره إلى الحائط، ممدد الرجلين، مقيد اليدين، وألبسوا رأسه كيس البلدية الأسود (كيس الزبالة)، وراح يجمع أطراف الكيس ويلويها أحد الأمنيين حتى حبس عنه الهواء، ووضع آخر يده على فم المتهم وأنفه، بينما أمسك الباقون بأطرافه لتثبيته. وقد نبّهه الجلادون، قبل وضع الكيس، إلى هزّ رأسه إذا كان قد قرّر الاعتراف. أغمي عليه مراراً أثناء وضع الكيس، وكان أحدهم يرفسه حتى يعود إلى وعيه، ليكرّروا العملية أربع أو خمس مرّات.

حين يسرد القريب هذه الأحداث الآن، يغطي بيديه الخمسينيتين وجهه مراراً، وكأنه يحاول الهروب منها، فما زالت تثير لديه الرعب رغم رباطة جأشه

وعناده اللذين ساعداه في مواجهة كل تلك الوحشية دون أن يقرّ بالتهم الموجهة إليه رغم التعذيب الذي استمرّ مدّة شهر تقريباً. ولكن هذه الأيام المرعبة كانت كفيلةً بأن ترتب أمر اعتراف أبو خَشّة بالتهم التي ستودي بحياته عندما سيزور «القاضي» أبو عبد الله الكويتي السجن ويحكم عليه بالقتل، ويفرج عن قريبه بعد حضور دورةٍ شرعية.

التظلّمات

بعد أربعة أشهر من مقتل أبو خَشّة دفع أخوه المبايع للتنظيم بورقة استفسارٍ لمكتب المظالم العام التابع لديوان القضاء والمظالم، وفيها يشرح صدمة الخبر الذي ورد بمقتل أخيه رغم أنه مجنون (كما جاء في الاستفسار)، وينبّه إلى أن «الشهود الذين شهدوا عليه قد هربوا إلى تركيا» (ثلاثة من أصل خمسة) بعد أن سمعوا بالحكم. ولم يكن بإمكان الأخ طبعاً ذكر قسوة الأمنيين الذين انتزعوا الاعترافات أو التجرؤ على الإشارة إلى استهتار «القاضي» الكويتي. وإثر هذا التظلّم أمر قاضي محكمة الميادين (أبو أسيد الليبي البرغاوي) بحبس الرصّاد الذين وشوا بأبو خَشّة، لكنهم خرجوا بعد شهر. وبعد ما يقارب الشهرين من هذا الاستفسار قدّم والد أبو خشّة تظلّماً آخر، تكلم فيه عن الحادث القديم الذي تعرّض له ابنه وعن حالته العقلية ووضعه في القرية، لكن قاضي المظالم أبو أنس ظل يؤجل القضية حتى حلّ محله، قبل خمسة أشهر، أبو أحمد الإدلبي، الذي وجّه الأهل إلى الشكوى ضد أبو عبد الله الكويتي ذاته، وكان قد نقل إلى «ولاية الشام».

لم يترك الأهل الأمر لديوان المظالم فقط، بل راحوا يطرقون جميع الأبواب، فوصلوا عن طريق المعارف إلى الكثير من مسؤولي التنظيم في «ولاية الخير»، كأبو عباس المغربي المسؤول عن مكتب الحقائق والتقصي، وأبو الأسفاط السوداني المسؤول عن معاهد التوبات، وأبو جليبيب الجزراوي مبعوث البغدادي، وشرحوا لهم الموضوع، فتدخل بعض هؤلاء وحاولوا تحريك القضية التي كانت تعاود التوقف في كلّ مرة.

وفي تطورٍ لافتٍ هاجم الراصدان المتبقيان أخا أبو خَشّة في مدينة الميادين، وأطلق أحدهما النار عليه، ثم هربا بعدما تركاه مصاباً في قدمه قبل أن يسعَف إلى المستشفى. واعتقل على إثر ادعائه الراصد الذي أطلق عليه النار، لكن أبو الحارث (ورد في أول القضية)، وهو شقيق هذا الراصد، ادّعى أنه هو من أطلق النار ليحمل القضية عن أخيه (وهي عادةٌ متبعةٌ في دير الزور). أوقف أبو الحارث لشهرين، وأخلي سبيله بعدها، وذلك ما يذكره التظلم الأخير الذي رفعه الأخ المبايع إلى مكتب العدناني قبل أن يُقتل هذا الأخير.

إفادات

يفيد عددٌ من أبناء القرية أن أبو الحارث كان أول مبايعٍ للتنظيم من قريته. وقد فُصل منه ثم غُرّم بمبلغٍ كبيرٍ لأسبابٍ تتعلق بتجارة السلاح في الخفاء وسرقة غنائم من الشعيطات والعمل في النفط قبل سيطرة التنظيم. لكنه ظل يحوز مكانةً ممتازةً ويمارس سلطات أمير في القرية، يجند العناصر والرصّاد، وله علاقاتٌ واسعةٌ مع قيادات التنظيم في المنطقة. وقد وصل إلى أهل أبو خَشّة أن أبو الحارث دفع لإيقاف القضية 12 مليون ليرة سورية❖ لمحمد الرفدان (أخوه عامر الرفدان أحد أبرز أمراء التنظيم المحليين، قتل في غارةٍ للتحالف الدوليّ منتصف 2015).

كما يفيد أكثر من شخص أن أخا أبو خَشّة المبايع كان يحضر دورةً استتابةٍ عند اعتقال أخيه، وبعد أن سمع بمقتله قرر مبايعة التنظيم للاقتصاص من القتلة! (يرى أهل الضحية أن القتلة هم رصّاد القرية، وليس التنظيم أو جلاديه أو القاضي). ويتناقل الأهالي أن الرصّاد الذين وشوا بأبو خشّة ندموا على فعلتهم، إذ لم يكونوا يتوقعون أن الأمر سيصل إلى القتل (الأمر الذي يذكره أحد التظلمات، إلى جانب ما يذكر عن سبب الوشاية، وهو عداءٌ شخصيٌّ بسبب خلافٍ على بيع قطعة أرض).

أرفق والد الضحية بأحد التظلمات أوراقاً تحوي إمضاءات رجال ووجهاء ومتعلمي القرية ومحيطها، يشهدون فيها على جنون أبو خَشّة، وقد تجاوزت المئة توقيع، بالإضافة إلى عددٍ من تواقيع عناصر في التنظيم.

يقول أحد أهالي القرية: «إذا قتلتهم داعش كان بها، وإذا ما قتلتهم صار الموضوع ثار، راح ياخذون بيه بعدين».

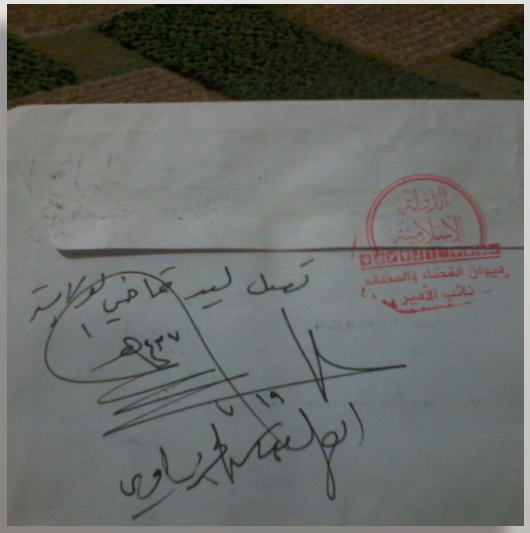

❖ هناك الكثير من الأحاديث التي تتكلم عن رشاوى بمبالغ قريبةٍ من هذا الرقم، يتلقاها أشخاصٌ من وزن محمد الرفدان لإيقاف أحكام قتل.

المخابرات السورية في زمن البطالة

بكر صدقي

تذكرتُ هذا الموضوع بمناسبة اغتيال الصحفي الأردني المانع ناهض حتر، أمام قصر العدل في عمّان، قبل أيام. فقد كاد الفيسبوك السوري ينسى جحيم حلب المستمرّ ليهتم بحادثة الاغتيال التي يُعتقد أنها تمت على خلفية «إساءة المغدور للذات الإلهية»، أي نفس التهمة التي كان يحاكم بشأنها أمام قضاء بلده. أما سبب اهتمام الفسابكة السوريين فيعود إلى مقالات الرجل في صحيفة الأخبار اللبنانية حيث دأب على تشجيع الأسد على مزيدٍ من قتل السوريين وتشريدهم، وصولاً إلى «نقاءٍ حضاريٍّ» لسوريا التي يحلم بها، بعد إفراغها من فائض ديموغرافيٍّ «غير قابل للتعددية والنموذج الحضاريّ السوريّ» على ما كتب في مقالته الأخيرة التي تسببت في وقف مساهمته في جريدة الممانعة نفسها، بسبب فائض العنصرية فيها المحرجة لأصحابها.

فمنذ انتشار خبر اغتيال الكاتب، بدأ أصحاب صفحات فيسبوك من «المعارضين المحسوبين على النظام الكيماوي» أو القريبين منه أو مدعي «الخط الثالث» الكاذبين، بدورياتٍ راجلةٍ أو مؤللةٍ بحثاً عن ضحايا بين المعارضين، للإمساك بهم متلبسين بالشماتة بمقتل محبوبهم الأردني. إلى درجةٍ يكاد فيها المرء يفترض أن محبّي حتر هؤلاء هم أكثر من ابتهجوا بمقتله، لأنه منحهم قضيةً ضد أعدائهم، واحتمالاً للإمساك بهؤلاء بالجرم المشهود، الأمر الذي من شأنه أن يمنحهم من اللذة ما قد يفوق مقدار تلذذهم بسقوط داريا أو الوعر. أتخيلهم وهم يتنقلون بين صفحات المعارضين، وقلوبهم تخفق بشدة، بانتظار الانقضاض على الفريسة مع العبارة الشهيرة: «والله لأشحطك شحط على فرع الجوية!».

خاب فألهم، ولم يجدوا بين كارهي حتر الكثر من يبرر قتله. لكن ذلك لم يمنعهم من اتهام المعارضين للنظام بالشماتة بمقتل الكاتب العنصريّ الذي يتطابق في نظرته إلى السكان المسلمين مع دونالد ترامب وأمثاله، على رغم «شيوعيته».

هذا ما كانت تفعله الأجهزة الأمنية لنظام الأسد في النصف الثاني من الثمانينات وكامل عقد التسعينات. فبعد قضاء النظام على تمرّد الإخوان المسلمين، وتدمير مدينة حماة وقتل عشرات الآلاف من سكانها، وزجّ عشرات الآلاف من السوريين في السجون والمعتقلات الرهيبة، تم عملياً «تعقيم» المجتمع السوريّ من مجرد التفكير في الاعتراض على النظام. وهكذا جاء وقتٌ تبطلت فيه الأجهزة ومخبروها إلى درجةٍ باتت، وباتوا، يخشون على أنفسهم أن يصرفوا من الخدمة لانتفاء الحاجة إليهم. فالرقابة أصبحت ذاتيةً في مجتمعٍ يحكمه الرعب، يشبه ذاك الذي رسمه جورج أورويل في روايته الخالدة «١٩٨٤».

في تلك الفترة، وخاصة في التسعينات، أصبحت فروع المخابرات تعتقل حالاتٍ غريبة، المشترك الوحيد بينها أنها غير سياسية؛ تجار مخدرات، دعارة، شرطة فاسدة، عمالاً مصريين قادمين من العراق في طريقهم إلى مصر، منتحلي صفة... إلخ.

«منتحلو الصفة» بالذات أخذوا ينبتون كالفطر وقتها، وشكلوا ظاهرةً بحالها! والمقصود أشخاصٌ يدَّعون أن لهم صفةً رسمية، وفي أغلب الحالات صفة ضابط أمن أو عنصر أمن، بالتوازي مع شيوع تعبير «اعرف مع مين عم تحكي!» في التعاملات الاجتماعية.

فسطوة أجهزة المخابرات على الحياة العامة، وخوف الناس من الوقوع بين أيديها لأتفه الأسباب، كان يدفع بعض النصابين إلى ادّعاء أنهم عناصر أو ضباط أمن، لتحقيق بعض المكاسب أو للتنمر على الناس والاستمتاع بإذلالهم. من المحتمل أن سبب اعتقال هؤلاء لم يكن حماية الناس منهم، بل لأن المكاسب التي يحققونها، بانتحال الصفة، هي من حقّ الأجهزة وعناصرها ومخبريها. أي أن دافع الاعتقال تنافسيّ.

من أطرف تلك الحالات رجلٌ طويل القامة مهيوب الشكل، دأب على ارتداء بزة ضابطٍ في الجيش وعلى كتفيه رتبة عسكرية، كان يرتاد مطاعم حلب فيأكل ويشرب ولا يطالبه أحدٌ بالحساب. حين انكشف أمره واعتقل لدى الأمن السياسيّ، سأله المحقق: «لماذا تفعل هذا؟» فأجابه قائلاً: «لأن شخصيتي ضعيفة».

كان ضباط فروع المخابرات يتعرّضون للتوبيخ لأن تقاريرهم عن عملهم شبه فارغة، فيضغط عليهم رؤساؤهم لتحسين «إنتاجيتهم». ويضغط هؤلاء على شبكة المخبرين الذين يضطرون إلى تقديم تقارير كاذبةٍ أو كيديةٍ بحثاً عن الإنتاجية.

من زاوية النظر هذه يمكن تقديم تفسيرٍ إضافيٍّ لما سمي بـ«ربيع دمشق»، بعد أن قضى حافظ الأسد وتولى ابنه: كان الهدف من إعطاء تطميناتٍ بصدد حرية التعبير هو الكشف على المجتمع السوريّ في ما إذا كانت فيه بقايا حياةٍ أم لا. وإذ خرجت بقايا الأصوات المعارضة تعبّر عن نفسها، بدأت حملة الاعتقالات في أيلول ٢٠٠١، وانتهى، بذلك، الربيع المزعوم.

إنه عصر التطرّف يا سيدي!

أحمد عيشة

ربما يمكن القول إن ما يميّز عصرنا الحالي، وبالتحديد سنواتنا العشرين الأخيرة، هو التطرّف، بمعنى سيادة اللاعقل في المحاكمة والمناقشة والتحليل من جهة، ومن جهةٍ أخرى استخدام القوة والعنف.

شكل التدخل الأميركيّ لإخراج القوات العراقية من الكويت اللحظة الأولى في استخدام العنف والتعامل اللاعقلانيّ مع الأزمة الناتجة عن ذلك التدخل. وتوّجت تلك اللحظة بعد اثني عشر عاماً عندما اجتاحت القوات الأميركية العراق ودمرت مختلف البنى العسكرية والاجتماعية، وخلقت كل الظروف المناسبة لتناحرٍ مستمرٍّ بين الطوائف وتحديداً بين السنّة والشيعة، بعد أن مكّنت الطائفة الشيعية من السيطرة على مؤسّسات الدولة الجديدة، واستعدتها تجاه الطائفة الأخرى، فارتكبت في حقها خطايا كبيرة. وعلى النهج نفسه تابعت الحكومة الطائفية والعميلة بامتياز، مما أسّس لعنفٍ نلمس آثاره اليومية في عموم المنطقة.

سبق احتلال العراق غزو أفغانستان بعد ضربة 11 أيلول في قلب الولايات المتحدة، والتي وفرت خدمةً لن تنسى لدوائر صنع القرار في الغرب، إذ قسمت إدارة بوش والمحافظون الجدد، كما بن لادن، العالم إلى فسطاطين، فاستنفرت مختلف دوائر الأمن الغربية والعالمية لخطرٍ جديدٍ قادم من الشرق وتحديداً الإسلاميّ، الشرق الذي شكلوه وفق مصالحهم ودعموا فيه أنظمة الحكم الاستبداديّ التي يعقدون معها أشد الصفقات فساداً، إضافةً إلى أنه منبع ثرواتٍ وسوق تصريف.

لم يدرك الغرب أنه، بسياسته الداعمة لأنظمة الاستبداد تجاه شعوب الشرق، إنما يؤسّس لعنفٍ مستقبليٍّ كبير، يضاف إليه دوره المباشر في تفكيك البنى المجتمعية الأهلية وذرّها في الرياح باستكبارٍ وعدائية. فتخيلوا في كلّ مواطنٍ من هذه البلدان قنبلةً موجهةً ضدهم، وبالتالي صار عليهم معاملة كلّ قادم من الشرق كـ«إرهابيٍّ» كامن، وانعكس جزءٌ من هذا التعامل مع مواطنيهم ذوي الأصول الإسلامية، الذين يعانون في الأساس من مشاكل التهميش وعدم السعي الجاد من دولهم لتحقيق دمجٍ متوازنٍ لهم في مجتمعاتهم الجديدة. فكان اختلاف الثقافات والحضارات مبرّراً لتكريس الفوارق أكثر مما كان يمكن أن يكون مصدر ثراءٍ وتطويرٍ للمجتمعات، وكانت تصنيفات هنتينغتون تجسيداً صارخاً لفهم المجتمعات وفق ثقافاتها التي رأى فيها جدراناً تحول دون التقارب، بل ستكون السبب الكبير وراء الصراعات والحروب القادمة.

جاءت ثورات الربيع العربيّ، وهي ما أطلق عليها المثقفون الغربيون «الصحوات العربية»، كحدثٍ جللٍ فاجأ الجميع، من دوائر المخابرات في الدول الكبرى وصناع القرار والسياسات فيها إلى مختلف الأحزاب والنخب السياسية والثقافية في المنطقة، ولا سيما أنه حدث في بلدانٍ مختلفة التركيبة السياسية والمجتمعية، ولكنها تتشارك في سيادة نموذج من أنظمة القمع المتدرّج من المرن إلى المفرط. فتونس، البلد الذي يتمتع بعلاقاتٍ متميزةٍ مع الغرب، وخاصةً فرنسا والولايات المتحدة، حكمتها نخبةٌ غربيةٌ منذ استقلالها، فرضت قوانين تتجاوز الخلفية الإسلامية لعموم السكان بقوة الأمن والسلاح، وخاصّةً ما كان يُعدّ في نظر التقدميين العرب خطوةً إيجابيةً في قوانين الأحوال الشخصية، إضافةً إلى السلوك الاستفزازيّ للرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة، وتحديه مشاعر عموم المسلمين بشرب الماء علناً في شهر رمضان (ربما يفسر هذا جزئياً الأعداد المتزايدة في صفوف التنظيمات الإسلامية المتطرّفة من تونس).

الملاحظة الأخرى عن تونس هي التركيبة المهنية للجيش الذي بقي على الحياد، لا بل شجع الرئيس زين العابدين بن علي على الهرب وعدم مواجهة المتظاهرين. فكان كلام وزير الداخلية بأن هناك أكثر من (25) ألف متظاهر في الشارع كافياً ليحزم بن علي أمتعته ويفرّ إلى خارج البلاد، وهو يدرك تماماً أن الجيش لن يستجيب لأوامره بمواجهة المتظاهرين.

أما في مصر، حيث مؤسّسات الدولة العريقة، المدنية والعسكرية، كما مؤسّسات المجتمع المدنيّ من نقاباتٍ وأحزاب، فرغم أن قيادات الجيش كانت على ارتباط وثيق برأس النظام بمصالح وامتيازاتٍ كبرى، لكنها وجدت من مصلحتها عدم المواجهة مع المتظاهرين، وأجبرت الرئيس حسني مبارك -بشكلٍ غير مباشر- على التنحي عن السلطة.

أما النموذج الثالث ففي سورية، حيث كانت مواجهة

قوات الأمن عنيفةً للمتظاهرين منذ بداية الثورة، وعميقةً في مستوى الإهانات، بدءاً من طريقة التعامل مع أطفال درعا وذويهم، إلى التعذيب الوحشيّ في المعتقلات، فالرصاص في مواجهة الصدور العارية، مما استبعد أي استمراريةٍ لنضالٍ سلميٍّ رغم كلّ المخاطر التي ستنشأ عقب ذلك.

كانت بنية الجيش والمخابرات في سورية معروفة، إذ تسيطر على الجهازين نخبةٌ من أبناء الطائفة العلوية، حصلت على امتيازاتٍ ماليةٍ وعينيةٍ كبيرةٍ حتى صار مصيرها مرتبطاً تماماً باستمرار النظام ورأسه. فكان خيارهم المواجهة حتى النهاية ولو كان الثمن حرق البلد، فبقاؤهم من بقاء الأسد، وهو الشعار الذي وسم عقيدة الدفاع لديهم، ومن بعدُ لدى مواليهم وشبيحتهم.

وجدت الفصائل الإسلامية المتشددة، التي كان العراق مجالها جرّاء الممارسات الأميركية وما تبعها بعد الانسحاب من سلوكٍ عدوانيٍّ تمييزيٍّ للحكومة الطائفية الفاسدة، الفرصة سانحةً للانتقال إلى سورية بعد مدّةٍ قصيرةٍ من بدء الطابع المسلح للثورة، في لحظةٍ مشتركةٍ للنظام وللفصائل المتطرّفة لتقاسم العنف بدرجات، وفرض النموذج العقائديّ الخاصّ بكلٍّ منهما وكلاً على حدة، وهو ما كان بداية لحظةٍ فارقةٍ في تاريخ الثورة، زرعت بذور التفتت والفرقة في جسدها أكثر ما كانت عاملاً وطنياً جامعاً.

توسعت دائرة التطرّف بشكلٍ واسع لتشمل عموم شرائح المجتمع. فغير ميدان السلاح، الذي كان المحفز الرئيسيّ لكل أنواع العنف، انتشرت مظاهر التطرّف بين عموم الأهالي والنخب السياسية والثقافية. فعلى وسائل التواصل الاجتماعيّ، التي ألغت الكثير من القيود على حرية الآراء وانتشارها، نجد مظاهر تطرّفٍ لغويٍّ يعكس حالة قلقٍ ودمارٍ عميقين دفعت إليهما العوامل المذكورة سابقاً؛ من الغرب الداعم للأنظمة الاستبدادية، والنظم الدكتاتورية الطائفية، وسلوك التنظيمات الإسلامية الارتداديّ الذي كان في عمقه إجابةً خاطئةً على مشكلةٍ قائمة.

فعندما نرى إعلاميةً من زبانية النظام تتصوّر بين جثث المدنيين وتعبر عن فرحتها لما أنجزه جيشها العظيم، أو عندما ينتشر شريط فيديو يصوّر كيفية حرق شابٍّ معتقلٍ وهو حيّ، أو عملية جزّ رأسه بمنشار كهربائيّ؛ فنحن أمام حالةٍ من توغل العنف الماديّ ليس لدى صناع القرار فقط، بل تتعداهم لتشمل شريحةً أوسع من الفئات المرتبطة مع النظام، التي تشعر أنها ستتعرّض للمزيد من الضرر في حال زواله، ونتيجة اعتقاداتٍ وتوهماتٍ طائفيةٍ تنسج وتؤسّس لأحقادٍ تبرر لحامليها الأفعال التي ذكرت.

ولا يقتصر الأمر على الصور والأشرطة، وهي الأقلّ، مقارنةً بالتعليقات واسعة الانتشار التي تبدي الرغبة الشديدة في الانتقام والتشفي بالقتل، وقبله بالحصار، وغيرهما من تعبيرات الكراهية.

مراسل تلفزيون النظام في حلب

وربما كان تنظيم الدولة الإسلامية هو الوحيد الذي يقارَن في توحشه مع عنف النظام. فقد أسّس عرضُه للأشكال المختلفة من قطع الرؤوس على أيدي مقاتليه متعددي الجنسيات ومن مختلف الشرائح العمرية بمن فيهم الأطفال، لقواعد رعبٍ من طرازٍ مختلف. فلا قانون حمايةٍ للأسير، أو لمن يلبسونه ثوب المرتدّ، أو لمن خالف قوانينهم التي تنتهك آدمية البشر في الأساس.

أما الطرف الكرديّ، الذي تحتكر تمثيله عملياً قوات حماية الشعب YPG، فلم يكن خارج هذا السياق بل في صميمه، ولكن على أساسٍ عرقيّ. فتمثيل هذه القوّات بقتلى الجيش الحرّ، واستعراض جثثهم على الشاحنات في «كانتون» عفرين في مهرجانٍ احتفاليٍّ هستيريّ، لا يخرج عن إطار الغوص في بحر الانتقام والتأسيس للعداوات الثأرية.

وعلى الطرف الآخر، الطرف الثوريّ الذي مثل في لحظةٍ ما القيم التحررية والرغبة في الخلاص من الاستبداد، تراجعت هذه المفاهيم أمام هيمنة السلاح وسيطرة الخطاب الإسلاميّ المتشدد، بعد أن أسهم عنف النظام وحلفاؤه في نموّ البذور التي تؤسّس لنزعاتٍ انتقاميةٍ ماديةٍ ومعنوية. فانتقلت عدوى استعراض صور وأشرطة القتل إلى صفوف الثوّار، بالإضافة إلى التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعيّ، وهي الأكثر انتشاراً. فصار من المألوف أن نقرأ، عند أيّ عملية قتلٍ لجنود النظام أو الميليشيات الداعمة له، عباراتٍ من نوع: «تم الدعس»؛ «إلى جهنم وبئس المصير»؛ «الجيش النصيري الكافر»؛ «الميليشيات الرافضية»؛ «الإيراني المجوسي»... وكلها تشير إلى لغةٍ طائفيةٍ يجري تنشيطها بقصدٍ أساسيٍّ هو تحويل مقاصد الثورة إلى نزعاتٍ انتقاميةٍ طائفية الجذور والنوايا.

ليست الغاية مما سبق هي الاستعراض وإنما التنبيه إلى الحالة البائسة التي نعيشها والتي باتت تسري في عموم عروق المجتمع، كحالةٍ ملازمةٍ لسياسة القوة التي انتهجها النظام وحلفاؤه واستجابت لها البقية بدرجاتٍ مختلفة. الأمر الذي أبعد أهداف الثورة السورية في الحرية والكرامة عن الواجهة، وجعلها مطيةً ضمن عمليات الصراع الدوليّ والإقليميّ المعقدة التي تجري على أرضنا. وهذا ما يجعل إعادة طرح الخطاب الوطنيّ للثورة، الذي يجمع كلّ المتضررين من سياسة ونهج الاستبداد الأسديّ وحلفاؤه، كخطابٍ يستبعد اللغة الطائفية ويركز على قيم الحرية والتسامح والمحاسبة الفردية للمجرمين؛ أولويةً سياسيةً للجميع.

فالمركب يغرق، والكثيرون يحاولون إغراقنا، ولكن إن كان لدينا الأمل والإرادة يمكننا مقاومتهم وتوجيه المركب نحو شاطئ النجاة.

تركيا تمنع سفر لاجئين سوريين... لامتلاكهم إجازات جامعية

باتريك كنغسلي
الغارديان/ 19 أيلول
ترجمة مأمون حلبي

في مخيم للاجئين السوريين على الحدود التركية

يُحاجج المسؤولون الأتراك أن اللاجئين الأكثر ضعفاً يستحقون أن تكون لهم الأولوية في إعادة التوطين، لكن البعض يتساءل إن كانت الإجازة الجامعية تجعل اللاجئين أقلّ ضعفاً.

أكثر من ألف لاجئ سوريٍّ في تركيا مُنِعوا من إعادة التوطين في الولايات المتحدة وبلدانٍ أخرى لأنهم يحوزون مؤهلاتٍ جامعية. هؤلاء اللاجئون كانت قد تمت الموافقة لهم على إعادة التوطين من قبل مسؤولين أميركيين أو أوروبيين قبل أن تمنع السلطات التركية سفرهم، أحياناً قبل أيام فقط من تاريخ رحيلهم. تزيد هذه الأخبار في تعقيد قمةٍ جرتْ في نيويورك تحت رعاية الأمم المتحدة حول إعادة التوطين. بلدانٌ مثل تركيا، التي تستضيف لاجئين سوريين أكثر من أيّ بلدٍ آخر، متحمسةٌ لأن يتقاسم الشركاء الغربيون معها المسؤولية، لكن هذا التطور يوحي أن هذه البلدان غير راغبةٍ في أن تسمح لبلدانٍ مثل الولايات المتحدة أن تختار اللاجئين الأكثر تعلماً وتترك البقية.

لورين وشيرو، زوجان كرديان دُمّر منزلهما في حلب، تقدّما بطلبٍ لإعادة التوطين في الولايات المتحدة في نيسان 2014 ومعهما أولادهما الثلاثة. استغرقت العملية قرابة عامين، ومرّت بعدّة استقصاءاتٍ أمنيةٍ ومقابلاتٍ مع موظفين أميركيين، ووكالة اللاجئين الأممية، ومفوضية الهجرة الكاثوليكية الدولية، وهي جمعيةٌ خيريةٌ تنظم جزءاً من إجراءات إعادة التوطين في الولايات المتحدة. العائلة، التي أحبطها طول الانتظار، جهّزت نفسها مرّتين للمغادرة إلى أوروبا على متن قاربٍ مطاطيٍّ مكشوف؛ قبل أن يطمئنهم اتصالٌ هاتفيٌّ أتى في وقته إلى أنهم وصلوا إلى المرحلة التالية في طلبهم، ويستعيد ثقتهم في العملية الرسمية. في شباط 2016 قبلت الولايات المتحدة طلبهم أخيراً واشترت لهم منظمة الهجرة العالمية بطاقات طائرةٍ إلى شيكاغو للسفر في 31 أيار. باعت العائلة أثاث منزلها وتركت شقتها المتواضعة وانتقلت إلى شقةٍ أغلى لقضاء الأسابيع القليلة المتبقية. قبل رحيلهم بأربعة أيام ذهب شيرو لتأمين أذونات خروج من السلطات التركية لكنهم رفضوا. بعد سلسلةٍ من الاتصالات الهاتفية مع الأمم المتحدة اعترف لهم أحد الموظفين أن تركيا منعت رحيلهم لأن لورين تحمل مؤهلاً في الدراسات المصرفية. بالنسبة إلى شيرو ولورين كان تغيير مسكنهما كارثة، وهما الآن عالقان في شقةٍ لا يستطيعان دفع إيجارها، في حين أن أبناءهما يواجهون عاماً ثانياً خارج المدرسة. الأغلبية الساحقة من اللاجئين في تركيا ليس بإمكانها الوصول إلى عملٍ قانونيّ، ولهذا يعمل شيرو ولورين كعمالٍ يدويين في السوق السوداء بنصف الحدّ الأدنى للأجور. أما الأولاد، فمع وجود والديهما خارج المنزل طوال النهار، فقد تُركوا ليرعوا أنفسهم بأنفسهم.

تُركت عدّة عائلاتٍ التقتها الغارديان في وضعٍ ضعيفٍ بالطريقة نفسها. هبة، عاملةٌ في جمعيةٍ خيرية، قالوا لها في تموز إن طلبها -هي وزوجها وابنتها الصغيرة- قد أُلغي لأنها تحمل إجازةً في الأدب الإنكليزيّ من جامعة حلب. فاطمة، 25 عاماً وطالبة هندسةٍ كهربائية، وافقوا لها على إعادة التوطين في آذار، مع أخيها وأختها ووالديها. أُخبروا أنهم سيُرسلون إلى شيكاغو، لكن قبل الحجز في الطائرة أُلغي طلبهم بشكلٍ مفاجئ لأن واحداً منهم على الأقلّ يحمل شهادةً جامعية. تقول فاطمة: «في تركيا لم يكن لدينا عقد عملٍ أو إذن عملٍ أبداً. على المرء أن يعمل 13 ساعةً في اليوم لمجرّد أن يأكل. من أجل هذا يفضّل الناس الذهاب في البحر عوضاً عن العيش هنا. لماذا يملكون الحق في إرغامنا على البقاء هنا؟»

بيكا هيلر، مديرة المشروع الدوليّ لمساعدة اللاجئين، قالت: «نعمل مع آلافٍ من اللاجئين الذين ينتظرون سنواتٍ لكي تتمّ الموافقة لهم على إعادة التوطين في ظروفٍ بالغة الخطورة. حرمانهم من الوعد بالأمان في الدقيقة الأخيرة من العملية أمرٌ في منتهى القسوة وانتهاكٌ صارخٌ للقانون الدوليّ».

بعض الذين قابلناهم قالوا إن موظفين تابعين للأمم المتحدة أخبروهم سراً أن 5000 سوريٍّ يواجهون نفس المحنة. المسؤولون الأتراك والأميركيون ومسؤولو الأمم المتحدة ومفوضية الهجرة الكاثوليكية العالمية رفضوا جميعاً التعليق على هذا الرقم. التقت الغارديان أفراداً من مجموعةٍ من اللاجئين المتضرّرين يمثلون أكثر من ألف شخص تمّ اعتراض سبيل إعادة توطينهم. بعضهم كانوا سيسافرون إلى كندا أو أوروبا.

تقول فاطمة: «إن لم نستطع الذهاب إلى الولايات المتحدة فسنذهب عن طريق البحر إلى مكانٍ ما. قطعاً لا نستطيع البقاء هنا».

علي مهنا
عامل المغسلة الذي صار قائد فوج

في العموم، لا شيء يميز علي مهنا، قائد (فوج السحابات) التابع لقوات العقيد سهيل الحسن، عن غيره من قادة المجموعات في هذه القوات أو غيرها من القوات التي يشكل مجموعها جيش بشار الأسد.

هو مثلهم في حبه المال والسلطة والظهور. غير أنه، وحسب ما يبدو من سلوكه العام، أقل طيشاً وأوسع إدراكاً، لأنه وضع لنفسه خطوطاً حمراء لم يخرقها خلال رحلة صعوده القصيرة من مؤيدٍ عاديٍّ وعنيفٍ لنظام الأسد إلى قائدٍ لألفي شبيح تقريباً، سماهم فوج السحابات. أهم خطوط مهنا الحمراء هو إحجامه عن قتل أو خطف أو سرقة أيٍّ من أبناء الطائفة، حسبما يتحدى أتباعه في سجالاتهم مع آخرين من «حساد وعلاكين» على صفحات الفيسبوك. وبالقياس إلى زملائه من القادة الآخرين يكاد مهنا أن يكون مهذباً ومتواضعاً، لولا تحرشات فوجه الدامية بالنازحين من حلب وإدلب إلى مخيم الكرنك في طرطوس، ولولا حفلات إطلاق عناصره النار في ضيعته خربة المعزة كلما عاد إليها «المعلم أبو سليمان» أو غادرها في موكبٍ من عشرين سيارة وأكثر، وكلما خاض اشتباكاً ما على جبهةٍ أو نجا من محاولة اغتيال.

ولد مهنا لأسرة فقيرة. تعثر في إكمال دراسته وتاه بين مهن حرّةٍ مختلفة، قانونية وغير قانونية، كان آخرها عامل مغسلة سياراتٍ على أطراف مدينة طرطوس قبل اندلاع الثورة التي وجد فيها فرصةً لا تعوض. فانطلق، منذ أشهرها الأولى، ضمن المجموعات النازلة من الريف إلى مدينتي طرطوس وبانياس لقمع المظاهرات، قبل أن يقود بعض أبناء ضيعته ضمن مجموعات المدنيين المتعاقدين مع إدارة المخابرات الجوية كقواتٍ رديفة لها، في محاولتها سدّ النقص العدديّ أمام المهمات الأمنية ثم العسكرية الضخمة التي اضطلعت بها. بعد أن هدأت أحوال الساحل انطلق مهنا مع مجموعاته ليقاتل إلى جانب «النمر» في ريف حماة الشماليّ. وهناك، وخلال الأعوام الثلاثة الماضية، كانت ضربته الكبرى من مواسم الفستق الحلبي الذي شارك زارعيه بالنصف في القرى المسالمة واستولى على الموسم كله في القرى الثائرة بعد احتلالها، ومن تحكمه بممرات تهريب الوقود إلى الشمال السوريّ المحرّر، فضلاً عن عمليات النهب الواسعة والخطف طلباً للفدية «من السنّية بس»، كما يدافع أتباعه بعدّها غنائم حرب. ومن هذه الأعمال جمع مهنا أموالاً طائلة تقدر بمليارات الليرات السورية، ينفق منها اليوم في «أعمال خير» استعراضيةٍ على شكل هباتٍ لعائلات قتلى من جيش الأسد أو لشراء معداتٍ وأجهزةٍ وتقديمها لبعض المؤسسات الحكومية.

تحرج الهزائم التي يتلقاها النظام في حماة اليوم علي مهنا وفوج سحاباته. إذ لا يتوانى بعض المؤيدين الغاضبين -من خارج طرطوس- عن تحميله المسؤولية، لأنه طرد كل «ضابط شريف» من جيش الأسد هناك. كان أبرزهم العميد أحمد وقاف الذي تتداول قضيته همساً في دوائر ضيقة، حين رفض رشوةً كبيرةً من مهنا ورفع تقريراً عن «فساده» إلى القصر الجمهوريّ، فجاءه الجواب سريعاً بالنقل والعقوبة والخضوع لمحكمةٍ عسكرية.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

/3aynAlmadina
@3aynAlmadina

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع

عدسة من دير الزور - خاص عين المدينة